

Distr.: General
30 January 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والستون
البند ٣١ من جدول الأعمال
تقرير لجنة بناء السلام

تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الخامسة

أولا - مقدمة

١ - أُعيدَ هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، اللذين طُلبَ فيهما من لجنة بناء السلام أن تقدم إلى الجمعية تقريراً سنوياً لإجراء مناقشة سنوية بشأنه واستعراضه. وسيقدم التقرير أيضاً إلى المجلس، عملاً بقراره ١٦٤٦ (٢٠٠٥)، بغرض إجراء مناقشة سنوية. والتقرير يغطي الدورة الخامسة للجنة، الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٢ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٧/٦٥، ومجلس الأمن، في قراره ١٩٤٧ (٢٠١٠)، أن تبيّن اللجنة في تقاريرها السنوية مدى التقدم المحرز في النهوض بتنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الميسرين المعنون "استعراض هيكل بناء السلام بالأمم المتحدة" (A/64/868-S/2010/393، استعراض عام ٢٠١٠). ويشكل هذا التقرير أول استجابة لذلك الطلب.

ثانياً - أعمال لجنة بناء السلام

٣ - أعدت اللجنة التنظيمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير خطة عمل تركز على تنفيذ التوصيات ذات الصلة المنبثقة عن استعراض عام ٢٠١٠. وفي الوقت نفسه، واصلت التشكيلات القطرية التابعة للجنة بناء السلام تقديم الدعم إلى البلدان المدرجة في جدول



أعمال اللجنة عن طريق توفير التعبئة والدعم على الصعيد السياسي، وتعزيز الاتساق بين الجهات الفاعلة الأساسية، ومضاعفة الجهود المبذولة في مجال تعبئة الموارد. وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١١، أُدرج بلد جديد في جدول أعمال اللجنة، هو غينيا. وقام الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة بتيسير تبادل الدروس بصورة أوسع نطاقاً، مع التركيز على الأولويات الأساسية لبناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً تحسّناً مستمراً في التعاون مع صندوق بناء السلام، ويردّ بيان ذلك بمزيد من التفصيل في الفروع المخصصة للبلدان (انظر الفرع ثانياً - باء).

ألف - اللجنة التنظيمية

تنفيذ التوصيات ذات الصلة المنبثقة عن استعراض عام ٢٠١٠

٤ - وافقت اللجنة التنظيمية في ٢٥ كانون الثاني/يناير على خارطة طريق الرئيس بشأن الإجراءات اللازمة اتخاذها في عام ٢٠١١. وتعدّ خارطة الطريق وثيقة حيوية ترسم معالم خطة اللجنة لعام ٢٠١١ للنهوض بتنفيذ التوصيات ذات الصلة المنبثقة عن استعراض عام ٢٠١٠. وقد أعطت الخارطة الأولوية لأربعة مجالات، هي: (أ) دعم تنمية القدرات الوطنية؛ (ب) وتعبئة الموارد؛ (ج) واصطفاف الجهات الفاعلة الرئيسية وراء أهداف بناء السلام المشتركة؛ (د) واعتماد أدوات عمل تتسم بالمرونة وقابلية التكيف.

٥ - وقد أتاح المعتكف السنوي غير الرسمي الرابع الذي عُقد على مستوى السفراء، في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١، الفرصة للجنة التنظيمية لكي تتناول بشكل مبكّر مجالين من المجالات ذات الأولوية المحددة في خارطة الطريق، وهما كفالة اصطفاف الجهات الفاعلة الرئيسية وتنمية القدرات الوطنية. ووفّر المعتكف محفلاً لتبادل الآراء بين الدول الأعضاء وتوجيه الانتباه إلى الإجراءات التي تتخذها الجهات الفاعلة التنفيذية الرئيسية التابعة للأمم المتحدة في إطار هذه الأولويات وتشجيع هذه الجهات على المضي قدماً في تنفيذ تلك الإجراءات. وناقشت الدول الأعضاء بوجه خاص سبل تسخير اللجنة ثقلها السياسي والإمكانات التي تنطوي عليها صلاحية عقد الاجتماعات المنوطة بها، في إطار ممارسة ولايتها، لكفالة اصطفاف الجهات الفاعلة المعنية وراء رؤية مشتركة لبناء السلام. وأمعن المشاركون التفكير أيضاً في التحديات المشتركة التي تعوق تنمية القدرات الوطنية في بيئات ما بعد النزاع، والدور الذي ينبغي أن تضطلع به لجنة بناء السلام لمساعدة البلدان المدرجة في جدول أعمالها على تذليل تلك التحديات.

٦ - واستناداً إلى المناقشات الأولية التي دارت في المعتكف، قاد مكتب دعم بناء السلام عمليةً ضمن الفريق الرفيع المستوى المعني ببناء السلام، تمخضت عن إعداد وثيقة تبين آراء منظومة الأمم المتحدة بشأن تنفيذ خارطة الطريق. وبفضل تلك العمليات المبكرة، تمكنت

اللجنة التنظيمية من تيسير إجراء مناقشات على صعيد السياسات العامة ومناقشات مواضيعية حول الأولويات المحددة في خارطة الطريق، وبدأت في تنفيذ أنشطة مهمة في مجال التوعية من خلال رئيسها ورؤساء تشكيلات لجنة بناء السلام. وكان الغرض من تلك المناقشات والأنشطة هو دعم العمل الذي تقوم به التشكيلات القطرية. ويرد في الجزء المتبقي من الفرع الأول توصيفٌ للإجراءات المحددة التي اتخذتها اللجنة التنظيمية لتنفيذ خارطة الطريق. ويتضمن الفرع الثالث من التقرير سرداً تحليلياً للتقدم المحرز والتحديات الماثلة.

اتباع نهج عملية لتعبئة الموارد

٧ - قدم رئيس الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة إحاطة للجنة بشأن المناقشة التي أجريت مؤخراً حول النهج العملية المتبعة في تعبئة الموارد، وذلك أثناء اجتماعها غير الرسمي المعقود في ١ حزيران/يونيه. وقد أكدت المناقشة الإمكانيات التي ينطوي عليها دور اللجنة في مجال تعبئة الموارد وسلطت الضوء على القيود التي تحد من ذلك الدور. وقدم رؤساء التشكيلات القطرية لمحة عامة عن التقدم المحرز في حشد الموارد لصالح البلدان المدرجة في جدول الأعمال والتحديات التي واجهت هذه العملية. وسادت خلال مناقشات اللجنة رؤية متطورة وعملية فحواها أن دور لجنة بناء السلام في تعبئة الموارد لصالح البلدان المدرجة في جدول أعمالها ينبغي أن يتضمن المساعدة في تحديد الأولويات؛ والدعوة والمواكبة السياسية؛ وصوغ السياسات؛ وتنسيق الجهود وتيسير الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية والمؤسسات الإقليمية وكذلك مع القطاع الخاص.

التركيز على تنمية القدرات الوطنية

استعراض القدرات المدنية في أعقاب النزاع

٨ - في إطار التركيز على دعم تنمية القدرات الوطنية، واصلت اللجنة التنظيمية مشاركتها في استعراض القدرات المدنية في أعقاب النزاع. وتأسيساً على مساهماتها في عمل الفريق الاستشاري الرفيع المستوى خلال الفترة السابقة المشمولة بالتقرير (انظر A/65/701-S/2011/41)، استهلّت اللجنة الدورة الخامسة بإجراء حوار مع أحد أعضاء الفريق الاستشاري ومع مدير فريق الاستعراض في الأمانة العامة. وخلال هذا الحوار، أبلغت اللجنة التنظيمية بالتوصيات الواردة في التقرير المستقل للفريق الاستشاري الرفيع المستوى (A/65/747-S/2011/85، المرفق الثاني). وقد كرر عدة أعضاء التأكيد على أهمية التوصيات، حيث ستسهم في تحسين مساهمة الأمم المتحدة في تعزيز القدرات الوطنية في مجال بناء السلام. وشدد عضو الفريق الاستشاري على أن لجنة بناء السلام ستشكل محفلاً مناسباً بشكل خاص للنهوض بتنفيذ عدد من التوصيات، بالنظر إلى الولاية المنوطة بها التي تخولها العمل عبر الحدود التنظيمية والتعامل مع أنشطة بناء السلام بكامل أطيافها.

٩ - وقدمت وكالة الأمين العام لإدارة الدعم الميداني إحاطة للجنة في ٢٢ تموز/يوليه بشأن عملية النهوض بتنفيذ التوصيات المقدمة من الأمين العام في تقريره عن القدرات المدنية في أعقاب النزاع (A/66/311-S/2011/527). وأشارت إلى أن الجهود الأولية التي تبذلها الأمم المتحدة في جنوب السودان باتت تبيّن بالفعل وجود تفاوت بين الآمال الشعبية العريضة في رؤية نتائج والقدرة الاستيعابية الضعيفة للحكومة. وتقدم جنوب السودان أيضا مثالا على إمكانية الاستفادة عملية بناء القدرات من إقامة مشاريع مشتركة وشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وقد أعرب بعض أعضاء اللجنة التنظيمية عن اهتمامهم بأن يتضمن بلدًا واحد على الأقل من بين البلدان المدرجة في جدول الأعمال تجربة تنفيذ ترتيبات الشراكة بالاعتماد على قدرات بلدان الجنوب، وبأن تقوم الأمم المتحدة باستكشاف سبل سريعة ويمكن التنبؤ بها لتمويل تلك الترتيبات.

التطورات الحاصلة على نطاق المنظومة

١٠ - وُجّهت الدعوة في ٢٢ حزيران/يونيه إلى مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب منع الأزمات والتعافي منها التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم إحاطة إلى اللجنة التنظيمية بشأن العملية الجارية التي يقودها البرنامج الإنمائي والتي ترمي إلى تعزيز النهج المتبع على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنمية القدرات من أجل بناء السلام. وشدد المدير في إحاطته على تعاضم توافق الآراء بشأن ضرورة ارتكاز تنمية القدرات من أجل بناء السلام على رؤية وطنية وعلى امتلاك ناصية عمليات بناء السلام بشكل شامل، وعلى وضوح الأولويات وترتيب الأنشطة بصورة واقعية. وأكد أعضاء اللجنة على الحاجة إلى اتباع نهج على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنمية القدرات من أجل بناء السلام. ويتعين أن يولي ذلك النهج اهتماما متوازنا لتعزيز القدرات الأمنية والاقتصادية في البلدان الخارجة من النزاع، وكذلك مدى قدرة الدول على تحقيق فوائد سريعة بالموازاة مع بناء القدرة المؤسسية الأطول أجلا.

الشراكة والتوعية وتبادل التجارب

١١ - استنادا إلى التوصيات المقدمة والزخم الناجم عن استعراض عام ٢٠١٠، قام رئيس اللجنة ورؤساء التشكيلات بعدد من الأنشطة نيابة عن أعضاء اللجنة التنظيمية وعموم أعضاء لجنة بناء السلام. وكان الهدف من تلك الأنشطة هو توسيع قاعدة الدعم المقدم من الدول الأعضاء والتجمعات الإقليمية لما تضطلع به لجنة بناء السلام من أعمال لصالح بلدان محددة، أو تعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة الرئيسية في المقرر وفي الميدان. ويمكن أيضا النظر إلى بعض الأنشطة المبيّنة أدناه في سياق المهام الرئيسية الموكلة للجنة بناء السلام، من قبيل تعبئة الموارد وتعزيز الاتساق.

التعاون مع البنك الدولي

١٢ - استضافت اللجنة التنظيمية في يوم ٢٩ نيسان/أبريل حفل إصدار تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ٢٠١١: التراجع والأمن والتنمية^(١)، بحضور أعضاء من مجلس إدارة البنك الدولي ولجنة بناء السلام، وكذلك كبار المسؤولين في الكيانات التنفيذية الرئيسية التابعة للأمم المتحدة. وأتاحت هذه المناسبة الفرصة لتبادل الآراء بشأن الأمور التالية: التحديات الشاملة المحددة في التقرير؛ والمحالات الموضوعية التي تتطلب إيلاء قدر أكبر من الاهتمام من لدن البنك الدولي وسائر كيانات الأمم المتحدة؛ والفرص المتاحة للمنظمات لتحسين استجابتها المؤسسية في بيئات ما بعد التراجع؛ والدعم المطلوب من مجتمع المانحين الدوليين. وشملت الاقتراحات الملموسة للنهوض بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، ما يلي: (أ) الحاجة إلى التصدي بشكل مشترك للآثار المترتبة على كل بلد على حدة ضمن التشكيلات القطرية للجنة بناء السلام؛ (ب) والحاجة إلى البرمجة المشتركة أو المنسقة بشكل وثيق بين البنك الدولي وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي والجهات الفاعلة الوطنية والدولية الأخرى، ولا سيما في حالة تقاطع قضايا الأمن والعدل والتنمية؛ (ج) والحاجة إلى ربط تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير عام ٢٠١١ بتنفيذ التوصيات ذات الصلة المنبثقة عن استعراض القدرات المدنية (A/65/747-S/2011/85)؛ (د) والحاجة إلى ابتكار أدوات ومؤشرات لقياس الأثر لإدماجها في خطط عمل البنك الدولي وسائر كيانات الأمم المتحدة.

التعاون مع التجمعات السياسية والإقليمية

١٣ - عقد رئيس اللجنة اجتماعي تحاور مع المكتب التنسيقي لحركة بلدان عدم الانحياز ومع مجموعة الدول الأفريقية في يومي ٢٠ نيسان/أبريل و ٢٦ أيار/مايو على التوالي. وخلال هذين الاجتماعين، عرض الرئيس خطط لجنة بناء السلام الرامية إلى النهوض بتنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض عام ٢٠١٠، ودعا أعضاء المكتب التنسيقي ومجموعة الدول الأفريقية إلى تكثيف مبادراتهم لدعم أعمال اللجنة. وكانت ردود أعضاء كلا التجمعين إيجابية، حيث أظهرت مدى الدعم السياسي الواسع النطاق الذي تحظى به اللجنة، وأكدت في الوقت نفسه الحاجة إلى زيادة التواصل المنتظم والهادف مع عموم الأعضاء بهدف تعزيز تحويل الدعم السياسي إلى مساعدة عملية للبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

(١) واشنطن العاصمة، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي، ٢٠١١.

الاجتماع الرفيع المستوى بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع: التجربة الرواندية

١٤ - عقدت حكومة رواندا، بوصفها رئيسة اللجنة، وبالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي ومكتب دعم بناء السلام، اجتماعا رفيع المستوى بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع: بناء السلام وبناء الدولة: التجربة الرواندية، وذلك في كيغالي في ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وافتتح الاجتماع بول كاغامي، رئيس رواندا، وشارك فيه رئيس بوروندي ورئيس وزراء كوت ديفوار ومسؤولين آخرين رفيعي المستوى من البلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة. وشارك أيضا في الاجتماع ممثلون عن هاييتي وتيمور - ليشتي، إلى جانب مسؤولين كبار في الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي ورؤساء التشكيلات التابعة للجنة.

١٥ - وشكل هذا الاجتماع جهدا مبتكرا توخّت اللجنة أن تتيح من خلاله منبرا لتعزيز تبادل الخبرات بين البلدان التي شهدت عمليات بناء السلام وبناء الدولة والبلدان التي تمر بعمليات مماثلة أو التي ستشرع فيها. ودارت خلاله مناقشات صريحة ومركزة حول التحديات الحاسمة الماثلة أمام بناء السلام، مثل المسؤولية والقيادة الشاملتين؛ والنهج المبتكرة لبناء الدولة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ والاستخدام الاستراتيجي للمعونة. وكانت المناقشات تهدف إلى تمكين البلدان المشاركة من الاطلاع بشكل مباشر على التجربة الرواندية في مجال إدارة وضعها المعقد بعد انتهاء النزاع مع التركيز على بناء الدولة والمؤسسات.

١٦ - وشملت التوصيات التي انبثقت عن الاجتماع دعوة اللجنة إلى التفكير في الدروس المستخلصة من التجربة الرواندية، حسب السياق، من أجل بلورة وتفعيل أدوات التعاون مع البلدان المزمع إدراجها على جدول أعمالها. وأوصيت اللجنة أيضا بأن تستفيد من الآليات القائمة في منظومة الأمم المتحدة لتسهيل تبادل الدروس بين البلدان التي لديها خبرة في مجال بناء السلام وبناء الدولة وتلك التي توشك أن تشهد عمليات من هذا القبيل. وإضافة إلى ذلك، دعت البلدان الأفريقية الممثلة في المؤتمر إلى إنشاء آليات دائمة لتفعيل خطة أفريقية استباقية لتبادل الدروس وأفضل الممارسات في مجال بناء السلام وبناء الدولة، لتستفيد منها البلدان الأفريقية التي نشبت فيها نزاعات.

١٧ - وعلاوة على ذلك، ستتابع اللجنة بنشاط الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام عن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات (A/66/311-S/2011/527) وستشارك في مبادرة التضامن الأفريقي التي أطلقها الاتحاد الأفريقي.

إقامة شراكة مع مصرف التنمية الأفريقي

١٨ - زار رؤساء التشكيلات المقر المؤقت لمصرف التنمية الأفريقي في تونس العاصمة، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. وكانت تلك أول زيارة من نوعها منذ تأسيس اللجنة. ومن بين الأهداف الرئيسية لهذه الزيارة تعزيز التعاون بين اللجنة ومصرف التنمية الأفريقي والنظر في سبل مشاركة كلتا المؤسستين في دعم أولويات بناء السلام في البلدان الأفريقية المدرجة على جدول أعمال اللجنة. وتوّجت الزيارة بإعداد محضر المشاورات الذي يحدّد مجالات التعاون المحتمل بين المؤسستين. وتشمل تعبئة الموارد والتوعية؛ والحوار بشأن السياسات المتعلقة بالقضايا الحاسمة في مجال بناء السلام؛ والتعاون من أجل تشغيل الشباب؛ وتعزيز التكامل في التمويل بين صندوق بناء السلام ومصرف التنمية الأفريقي. وفي إطار متابعة نتائج الزيارة، يعكف مكتب دعم بناء السلام على وضع خطة عمل مع مصرف التنمية الأفريقي من أجل النهوض بكل مجال من مجالات التعاون المذكورة أعلاه.

تعزيز دور المرأة ومشاركتها في بناء السلام

١٩ - شاركت اللجنة في تنظيم اجتماع مع المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وتمثّلت الأهداف الرئيسية لهذا الاجتماع في لفت الانتباه إلى الاحتياجات الفورية والاحتياجات على المدى البعيد لتفعيل دور المرأة في الإنعاش الاقتصادي من أجل بناء سلام دائم؛ وتبادل الممارسات الجيدة في مجال إدماج المرأة في العمل ومبادرات الإنعاش الاقتصادي؛ وتوليد أفكار مشتركة لتعزيز التنسيق والاتساق في عمل منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين. وأبرز الاجتماع ضرورة قيام لجنة بناء السلام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل مشترك بتشجيع تخصيص نسبة ١٥ في المائة من النفقات، كحد أدنى، لمشاريع الأمم المتحدة الرامية إلى تلبية احتياجات المرأة وتمكينها؛ وفي تنظيم مناقشات قطرية بشأن التقدم المحرز والتحديات الماثلة أمام إشراك المرأة في بناء السلام؛ وفي تفعيل الحوار بين التشكيلات القطرية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن الأولويات القطرية المتعلقة بمشاركة المرأة في بناء السلام.

مناقشة مواضيعية: إسهام حفظة السلام في بناء السلام المبكر

٢٠ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ٦٥/٢٩٠ أن يتشاور الأمين العام على نحو وثيق في جميع مراحل عملية إعداد استراتيجية بناء السلام في المراحل المبكرة، مع الدول الأعضاء ولجنة بناء السلام ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وجميع كيانات الأمانة العامة المعنية الأخرى. وعملا بذلك الطلب، دعت اللجنة، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، إدارة عمليات

حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني إلى تقديم إحاطة عن الاستراتيجية المشتركة التي جرت بلورتها مؤخراً بشأن إسهام حفظة السلام في بناء السلام المبكر. وقد أعدت الإحاطة في إطار تفكير اللجنة المستمر بشأن التكامل بين حفظ السلام وبناء السلام في الميدان، وهي مسألة أكد عليها استعراض عام ٢٠١٠ في سياق العلاقة بين اللجنة والجمعية العامة ومجلس الأمن.

٢١ - وأشار ممثل إدارة عمليات حفظ السلام إلى أن الاستراتيجية تحدد الأنشطة الكفيلة بالنهوض بعملية السلام والأهداف السياسية للبعثة والأنشطة التي تهدف إلى ترسيخ عملية السلام من خلال إرساء أسس بناء المؤسسات على المدى الطويل. وشددت إدارة عمليات حفظ السلام أيضاً على أن الاستراتيجية تمثل قائمة مرجعية ينبغي اتباعها لضمان تحقيق عناصر بناء السلام الحيوية، وأن أهمية دور اللجنة تتعاضد عندما تستعد بعثات حفظ السلام للانتقال من شكل من أشكال المشاركة السياسية والعملياتية إلى شكل آخر، كما هو الشأن في ليبيريا.

٢٢ - وشدد أعضاء اللجنة التنظيمية على ضرورة أن تأخذ عملية بلورة الاستراتيجية في الاعتبار آراء البلدان المساهمة بقوات وضرورة إجراء المزيد من المناقشات مع الدول الأعضاء في اجتماعات لجنة بناء السلام، وكذلك في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وأكد أعضاء اللجنة التنظيمية أنه سيجري تقييم الاستراتيجية من حيث إسهامها العملي في جعل بعثات حفظ السلام تؤدي مهام بناء السلام الأساسية بمزيد من الفعالية والنجاح. وركز الأعضاء أيضاً بشكل خاص على ضرورة اعتماد بعثات حفظ السلام على قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية وخبراتها في إطار تعزيز فعالية تكامل جهود دعم بناء السلام في الميدان، مع ضمان مواصلة إعطاء الأولوية لإنجاز عمليات بناء السلام تحت إشراف وطني وحسب الطلب. وفي هذا الطلب، أشار ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي شارك في المناقشة، إلى ضرورة إشراك الجهات الفاعلة في المجال الإنمائي بشكل مبكر في تصميم أنشطة بناء السلام التي تقوم بها بعثات حفاظ السلام.

التعاون مع الهيئات الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة

٢٣ - تجسد تعاون لجنة بناء السلام مع الجمعية العامة في الإحاطة التي قدمها رئيس لجنة ال ٣٤ في ٢٥ شباط/فبراير. وأثناء هذه الإحاطة، عرض رئيس اللجنة وجهات نظر لجنة بناء السلام بشأن التكامل بين عمليات حفظ السلام وبناء السلام بغية إثراء الفرع الذي أعدته اللجنة التنظيمية بشأن هذه المسألة في تقريرها السنوي. وفي هذا الصدد، أشار إلى أنه رغم مساهمة بعثات حفظ السلام المتكاملة في تحقيق مختلف أولويات بناء السلام، فلا يزال يتعين تحسين الأسلوب الذي تتبعه الجهات الفاعلة في المجالين الأمني والإنمائي لتخطيط وتنفيذ المهام المنوطة بها في الميدان. ويتعين أيضاً زيادة توضيح الأدوار والمسؤولية.

٢٤ - وتواصل توطيد العلاقة مع مجلس الأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي إطار مناقشة منتصف السنة للتقرير المرحلي الذي يقدمه رئيس اللجنة بشأن تنفيذ خارطة الطريق، أبرز أعضاء اللجنة التنظيمية الذين هم أيضا أعضاء في مجلس الأمن المجالات التي أُحرز فيها تقدّم وهي تشمل المجالات التالية: الشروع في التواصل بشكل غير رسمي بين المجلس ورؤساء التشكيلات القطرية وممثلي البلدان المدرجة في جدول الأعمال عندما تجري إعادة صياغة ولاية بعثة حفظ السلام أو البعثة السياسية المعنية؛ وزيادة الإشارة في بيانات رئيس مجلس الأمن ذات الصلة إلى أعمال لجنة بناء السلام وإلى ضرورة التماس مشورتها بقدر أكبر. وطلب أيضا من رئيس اللجنة ومن رؤساء التشكيلات القطرية أن يدلوا ببيانات أمام جلسات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن ينظمو إحاطات بشأن بلدان محددة، مما يتيح الفرصة لإبراز الإمكانيات التي ينطوي عليها تعزيز الدور الاستشاري الذي تضطلع به لجنة بناء السلام لدى المجلس. ومثلت مشاركة الأعضاء الدائمين في الزيارتين الميدانيتين اللتين أجرتهما اللجنة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وليبيريا، تطورا هاما آخر حدث أثناء الفترة المشمولة بالتقرير بهدف تعزيز الروابط بين المجلس واللجنة. ومع ذلك، فهناك إقرار متزايد بضرورة بذل الجانبين كليهما مزيدا من الجهود لتمتين العلاقات، ويشدد فرع "الاستنتاجات" من هذا التقرير على هذه النقطة (انظر الفقرة ١٠٩).

٢٥ - وقد نظمت لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي حدثا مشتركا غير رسمي في ١٣ حزيران/يونيه بشأن موضوع تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في السودان وجنوب السودان. وانهقد هذا الحدث قبل الإعلان رسميا عن استقلال جنوب السودان، وكان يهدف إلى لفت الاهتمام الدولي إلى الأولويات الإنمائية والأولويات المتعلقة ببناء هذه البلد الناشئ. وافتتح هذا الحدث نائب رئيس حكومة جنوب السودان ووزير المالية فيها الذي شدد على ضرورة أن تقدم منظومة الأمم المتحدة دعما منسقا ومتسقا ومتكاملا وحسب الطلب. وفي وقت لاحق، في ٢٢ تموز/يوليه، قدّم رئيس اللجنة إحاطته غير الرسمية السنوية أثناء الدورة الموضوعية للمجلس، وأكد فيها على أن اللجنة ستواصل ضم صوتها إلى صوت المجلس لضمان أن تولى الجهات الفاعلة المؤسسية والثنائية القدر الكافي من الاهتمام لتوليد مكاسب اقتصادية واجتماعية مبكرة ومستدامة في إطار أي جهد لبناء السلام على المدى الطويل في البلدان الخارجة من نزاعات.

باء - التشكيلات القطرية

١ - بوروندي

٢٦ - أتاح استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي: التقرير المرحلي الخامس (PBC/5/BDI/3؛ الاستعراض الخامس) الفرصة لكي تستأنف اللجنة عملها مع الحكومة والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة فيما يتعلق بجدول أعمال بناء السلام. وقد تمخض هذا الاستعراض عن الوثيقة الختامية (PBC/5/BDI/2) التي اعتمدت في ٢٦ نيسان/أبريل، وشكلت الصك المنقح الذي ينظم التعاون بين اللجنة وحكومة بوروندي. واعتباراً لانتهاه انتخابات عام ٢٠١٠، فقد تم تضييق نطاق العمل لينحصر في المهام التالية: (أ) توطيد ثقافة الديمقراطية والحوار؛ (ب) والحكومة الرشيدة وحقوق الإنسان وسيادة القانون (مكافحة الفساد وتعزيز صكوك حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية)؛ (ج) وإعادة إدماج الفئات الضعيفة على الصعيدين الاقتصادي الاجتماعي (د) والورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر (قضايا بناء السلام وتعبئة الموارد)؛ و (هـ) والإدماج الإقليمي. وقد اتسم هذا العمل أيضاً بالمشاورات الوثيقة التي أحرقت بشأن مسألة تجديد المبلغ المخصص من صندوق بناء السلام.

٢٧ - ومن أجل توفير فرص العمل بشكل أكثر تواتراً مع بوروندي، يعقد الرئيس اجتماعاً دورياً لفريق توجيهي مفتوح العضوية يضم الأعضاء المهتمين بالأمر. ويتبادل الفريق التوجيهي الآراء مع مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ويشارك في تنفيذ المهام المطلوبة.

التعبئة والدعم على الصعيد السياسي

٢٨ - اضطلع رئيس التشكيلة بزيارة إلى بوروندي ومنطقة شرق أفريقيا في الفترتين من ١٤ إلى ٢٢ شباط/فبراير ومن ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، لمتابعة العمل مع الحكومة والجهات الوطنية والإقليمية والدولية صاحبة المصلحة ومواصلة مناقشة أولويات اللجنة في مرحلة بناء السلام التالية لانتخابات عام ٢٠١٠. وطوال فترة الزيارات والاجتماعات التي نظمتها التشكيلة، أبرز رئيس التشكيلة وأعضاؤها آخر ما أحرزته بوروندي من تقدم في الآونة الأخيرة بغية استعادة الدعم من المجتمع الدولي والإبقاء على اهتمامه. وقد أحرز تقدم في عدد من المجالات، منها ما يلي: (أ) عقود الأداء التي يوقعها الرئيس مع أعضاء حكومته باعتبارها أداة جديدة لتعزيز المساءلة؛ (ب) وتطبيق سياسة الرئيس المتمثلة في عدم التسامح بتاتا إزاء الفساد بالاقتران مع إجراءات سبق وأن اتخذت لمعالجة قضايا الفساد والقضاء على ثقافة الفساد؛ (ج) وإقامة مؤسسة أمين المظالم، وتعيين أمين المظالم وتخصيص الموارد اللازمة لعمل هذه المؤسسة؛ (د) وإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة

لحقوق الإنسان والالتزام بتقديم مبالغ كبيرة لتمويلها في عام ٢٠١٢؛ (هـ) ونشر تقرير المشاورات الوطنية حول وضع آليات للعدالة الانتقالية، وتقرير اللجنة التقنية الذي يشمل المشروع الأول للقانون المؤسس للجنة الحقيقة والمصالحة.

٢٩ - واستند إلى التقرير المتعلق بالاستعراض الخامس، الذي أُعد بقيادة حكومة بوروندي، إلى جانب الزيارات والاجتماعات التي نظمتها التشكيلة لإبراز التقدم المحرز والإشارة إلى ما تبقى من تحديات اقتصادية وسياسية تتطلب اهتمام الحكومة ودعم شركائها. وتشمل تلك التحديات الانقسامات السياسية الكبيرة التي يشهدها البلد، والتي تتجسد في الهجمات التي تُشن على أعضاء المعارضة. ويمثل عزوف المعارضة أيضاً، كما يبدو، عن المشاركة في أي عمل سياسي موجه نحو إيجاد الحلول عقبية تحول دون إجراء الحوار الوطني. وإضافةً إلى ذلك، فإن الحاجة إلى القضاء على الفقر وضرورة إيجاد فرص للعمل، ولا سيما للشباب والفئات المتضررة من النزاع، تشكلان عنصرتين محوريين بالقدر نفسه لتحقيق الاستقرار المستدام وتمتين اللحمة الوطنية.

تعبئة الموارد

٣٠ - ورقة استراتيجية الحد من الفقر - أثناء الزيارة التي نظمت في شهر شباط/فبراير إلى بوجومبورا وفيما بعد إلى جماعة شرق أفريقيا في دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة، اقترح أن يشارك الرئيس في استضافة لقاء للمانحين بمجرد إنجاز الورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر. وأثناء الزيارة التي اضطلع بها الرئيس في تشرين الثاني/نوفمبر، استؤنفت مناقشة هذه الفكرة، وحُدد مصرف التنمية الأفريقي مشاركاً محتملاً في رعاية مؤتمر المانحين. ومن المتوقع أن يعقد لقاء المانحين عقب إنجاز الورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر.

٣١ - تعبئة الاستثمارات الخاصة - في أعقاب الطلب الذي كرره رئيس بوروندي للمساعدة في جذب الاستثمار الخاص، واصلت اللجنة البحث عن سبل لتلبية ذلك الطلب. ومن بين السبل المحتملة التي حُددت ونوقشت مع حكومة بوروندي أثناء الزيارات التي اضطلع بها في شهري شباط/فبراير وتشرين الثاني/نوفمبر تنظيم لقاء رفيع المستوى بشأن الاستثمار الخاص أثناء عام ٢٠١٢ عقب انعقاد مؤتمر المانحين. وأثناء الزيارة التي اضطلع بها رؤساء التشكيلات إلى مصرف التنمية الأفريقي في تشرين الثاني/نوفمبر (انظر الفقرة ١٨)، أعرب المصرف عن اهتمامه بالاشتراك مع اللجنة في تنظيم هذا اللقاء أثناء النصف الثاني من عام ٢٠١٢. وفي مسائل أخرى، استشير الرئيس عن كثب خلال عملية التحضير لمشاركة بوروندي في منتدى المستثمرين الذي انعقد في أيار/مايو ٢٠١١ على هامش مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، المعقود في أيار/مايو ٢٠١١، في إسطنبول، حيث اجتذب الاتفاق العالمي للأمم المتحدة عدداً كبيراً من المستثمرين المحتملين من القطاع الخاص.

٣٢ - **الإدماج الاقتصادي - الاجتماعي** - اتساقاً مع الأولويات المبينة في صك التعاون المنقح للجنة، حددت لجنة بوروندي التوجيهية المشتركة لبناء السلام إعادة الإدماج على أنها المسألة الوحيدة التي تستدعي تجديد شريحة صندوق بناء السلام. وقد قدم الصندوق ٩,٢ مليون دولار من أصل مبلغ ٢٤ مليون دولار اللازم لتغطية خمس مقاطعات ذات أولوية. وفي أثناء وأعقاب الزيارة التي اضطلع بها الرئيس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، واصل دعوة شركاء بوروندي، نيابةً عن اللجنة، إلى تعبئة الأموال الإضافية التي يحتاج إليها هذا البرنامج.

تعزيز الاتساق

٣٣ - حضر الرئيس، أثناء الزيارة التي اضطلع بها في شباط/فبراير، اجتماع المنتدى السياسي لفريق التنسيق بين الشركاء، الذي ناقش المشاركون خلاله الاستعراض الخامس. وأفاد الرئيس بأنه من شأن توصيات الاستعراض الخامس أن تشكل إحدى دعائم بناء السلام في ورقة استراتيجية الحد من الفقر الثانية. وأتفق عندئذٍ على أن تستخدم اللجنة آليتي تلك الورقة للإبلاغ والاستعراض في رصد الاهتمام بقضايا بناء السلام وإدامته.

٣٤ - ودعا الرئيس أيضاً إلى استخدام آليات التنسيق الحالية في إطار فريق التنسيق بين الشركاء، مثل المنتدى الاستراتيجي والمنتدى السياسي، باعتبارها آليات رئيسية للحوار والتنسيق في مجال السياسات بين حكومة بوروندي وشركائها من أجل التصديق على ورقة استراتيجية الحد من الفقر الثانية على المستوى القطري.

٣٥ - وفي جلسة المجلس المعقودة في ٧ كانون الأول/ديسمبر، أدلى الرئيس ببيان بشأن الحالة في بوروندي، أبلغ فيه المجلس بأن التفكير قد بدأ بشأن إخراج بوروندي من الشكل الحالي للعمل مع اللجنة.

٣٦ - وبناء على الوثيقة الختامية المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل، ستركز التشكييلة، بالتنسيق مع حكومة بوروندي، على أولويتين أثناء العام القادم. وتتعلق الأولى بمواصلة تنفيذ اقتراح إعادة الإدماج الاقتصادي - الاجتماعي الذي قدمه كل من الحكومة ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي. ويعتزم الرئيس تعزيز فهم النهج المختار، والقيام مع حكومة بوروندي بالدعوة إلى سد الفجوة في الموارد التي بلغت ١٤ مليون دولار. وتتعلق الأولوية الثانية بتنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر الثانية التي من المتوقع إنجازها في بداية عام ٢٠١٢. وسيقترح الرئيس على تشكييلة بوروندي مد يد المساعدة في تنظيم لقاء المانحين وأن تشارك في استضافته إذا أمكن ذلك، جنباً إلى جنب مع اجتماع للفريق الاستشاري من المتوقع أن يعقد في النصف الأول من العام. وإضافة إلى ذلك، سيشكل استعراض الوثيقة الختامية (انظر الفقرة ٢٦) المؤرخة نيسان/أبريل ٢٠١١ في ربيع عام ٢٠١٢ مناسبة لتحديد أفضل الطرق التي يمكن للجنة أن تواصل من خلالها المساهمة في دعم أولويات بوروندي في مجال بناء السلام.

٢ - سيراليون

٣٧ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أكدت اللجنة عملها مع سيراليون على أساس عناصر بناء السلام المدرجة في برنامج التغيير الذي وضعته حكومة سيراليون، وهي: الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون؛ وعمالة الشباب؛ ومكافحة الاتجار بالمخدرات، إدراج منظور جنساني ومنظور إقليمي باعتبارهما من القضايا الشاملة لعدة قطاعات (PBC/3/SLE/6). وقررت التشكيلة فيما بعد أن تواصل تركيز العمل الذي تضطلع به في مجال الحكم الرشيد على تقديم الدعم إلى الجهات الفاعلة الوطنية لمساعدتها في إعداد البلد لانتخابات حرة ونزيهة، التي تقرر الآن إجراؤها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (PBC/4/SLE/3). وقد اختارت التشكيلة شكلاً من العمل أخف وطأة، يتسم بعقد عدد أقل من الاجتماعات، التي صارت مضامينها أكثر موضوعية وتركيزاً على تحقيق النتائج.

التعبئة والدعم على الصعيد السياسي

٣٨ - ما زالت تشكيلة سيراليون منبراً لمناقشة القضايا السياسية والإنمائية الرئيسية التي أصبح إيجاد حل لها أمراً ضرورياً لتعزيز عملية توطيد السلام في البلد. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، انصبّ تركيز التشكيلة على ضرورة أن تعمل جميع الجهات الوطنية الفاعلة نحو إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية من شأنها أن تؤكد شرعية الحكومة القادمة. وقد بينت التشكيلة بوضوح لجميع الجهات الفاعلة المعنية في سيراليون ما يديه المجتمع الدولي من حرص شديد على نجاح عملية بناء السلام في سيراليون، وذلك عبر أمور تشمل تخطي المحكّ الهام المتمثل في انتخابات عام ٢٠١٢. وفي هذا الصدد، دأبت اللجنة على أن تؤكد للأحزاب السياسية أهمية إقامة حوار بين الأحزاب ومع المؤسسات المستقلة المكلفة بالتحضير للانتخابات، ولا سيما اللجنة الانتخابية الوطنية، من أجل تجاوز الخلافات وتوضيح قواعد العمل قبل الانتخابات بكثير. وقام وفد رفيع المستوى من اللجنة بنقل هذه الرسالة بأوضح العبارات أثناء الزيارة التي اضطلع بها إلى سيراليون في أيار/مايو ٢٠١١. وقد عزز تجديد شريحة صندوق بناء السلام في أواخر عام ٢٠١٠ تركيز اللجنة في هذا الاتجاه. وقد استثمر الجزء الأعظم من هذا الاعتماد في برامج ابتكارية تهدف إلى بناء قدرات الجهات الفاعلة المؤثرة من غير الدول والأحزاب السياسية والزعماء الدينيين والتقليديين والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني للدعوة إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية ومنع ما قد يندلع من عنف ذي صلة بالانتخابات أثناء العملية الانتخابية وإيجاد حل له.

٣٩ - وفي آذار/مارس، استضافت اللجنة الرابطة النسائية لجميع الأحزاب السياسية وأتاحت لها منبراً دولياً من أجل الدعوة إلى زيادة مشاركة المرأة في الميدان السياسي من مواقع قيادية. وقد حازت الرابطة عبر هذا الانفتاح على دعم المجتمع الدولي لقضيتها.

تعبئة الموارد

٤٠ - أدى عمل اللجنة إلى إيلاء سيراليون اهتماماً دولياً مستداماً وشديداً وساعد في تنسيق الدعم الذي يقدمه المانحون. وقد جدد أو أبدى العديد من المانحين اهتمامهم بسيراليون. واغتنمت اللجنة جميع الفرص المتاحة للدعوة لتمويل الرؤية المشتركة للأمم المتحدة. ففي كانون الثاني/يناير، زودت اللجنة أعضائها بمعلومات عن الاحتياجات المالية لتنفيذ الرؤية المشتركة. ونتيجةً لذلك، قدم عدد من أعضاء اللجنة مساهمات مالية، ومنهم أستراليا (١ مليون دولار) وكندا (٥٠٠ ٠٠٠ دولار) وإيطاليا (٦٨٥ ٠٠٠ دولار) والولايات المتحدة (٢٠٠ ٠٠٠ دولار). وبالإضافة إلى ذلك، وجد استعراض منتصف المدة للرؤية المشتركة للأمم المتحدة أن الخطة قد عززت مكانة الأمم المتحدة في سيراليون وساعدت في عمليات جمع التبرعات الثنائية التي نفذتها الوكالات. وما زال من الصعب تقييم المساهمات المتأتية بصورة غير مباشرة من النجاح الذي أحرزته اللجنة في الإبقاء على اهتمام المجتمع الدولي بسيراليون بعد انتهاء النزاع بكثير. وقد حظيت سيراليون بمستوى من الدعم المالي يفوق متوسط المساعدة المقدمة إلى بلدان مرحلة ما بعد النزاع.

٤١ - وتلقت سيراليون حتى الآن نحو ٤٥ مليون دولار من صندوق بناء السلام. وفي نهاية عام ٢٠١٠، أعقب شريحة التجديد التي حُصصت عام ٢٠١١ مبلغ إضافي قدره ١,٧ مليون دولار لمتابعة الأنشطة التي حددها أحد التقييمات المستقلة. والهدف من الاستثمار الذي يقوم به صندوق بناء السلام، وفقاً لمبدأ الملكية الوطنية، إنما هو إقامة مجتمع مدني أكثر قوة وأحسن تنظيمًا، مجتمع من شأنه أن يساهم في التطور السلمي لسيراليون لمدى يتجاوز بكثير الدورة الانتخابية القادمة.

تعزيز الاتساق

٤٢ - ساهم عمل اللجنة في سيراليون في تحقيق التكامل بين عناصر الأمم المتحدة في الميدان عن طريق دعم دمج الولاية السياسية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون بالولايات الإنمائية لوكالات الأمم المتحدة؛ وتعزيز دور الممثل التنفيذي للأمم المتحدة؛ وإقرار الرؤية المشتركة للأمم المتحدة.

٤٣ - وعموامة الدور الذي تضطلع به اللجنة مع برنامج التغيير، تكون اللجنة قد ارتقت عمليا بالبرنامج ليّخذه المجتمع الدولي إطاراً مركزياً للسلام والتنمية. وقد وضعت منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما البنك الدولي، إلى جانب مصرف التنمية الأفريقي وشركاء دوليين آخرين، برامجها تمثيلاً مع البرنامج وقامت بتنسيق أنشطتها تفادياً لأي ازدواجية.

٤٤ - وعلى وجه الخصوص، نجحت الأمم المتحدة بفضل الدعم السياسي المقدم من اللجنة في توفير دعم متكامل ومنسق للبلد من خلال الرؤية المشتركة. فهذه الرؤية المشتركة تعبر عن اعتزام صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة العمل معاً نحو بلوغ مجموعة من الأهداف الرئيسية في مجالي السلام والأمن وفي الميادين الإنسانية والإنمائية. وتشكل الرؤية المشتركة أحد أكثر الأمثلة نجاحاً على قيام أمم متحدة متكاملة ومنسقة تماماً في الميدان.

٤٥ - وستعمل اللجنة، في إطار شراكة وثيقة مع حكومة سيراليون واللجنة الانتخابية الوطنية ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية ومنظومة الأمم المتحدة وبقية المجتمع الدولي، من أجل تلبية الاحتياجات الناشئة المتعلقة بالعملية الانتخابية والمساعدة في ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية، ومن المهم ألا تكون موضع طعن. وإلى جانب هذا التركيز الرئيسي، ستواصل اللجنة أيضاً تقديم الدعم ورصد التقدم فيما يتعلق بعمالة الشباب وتمكينهم، والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، والإدارة السليمة وسيادة القانون. ولهذا الغرض، يعتزم الرئيس زيارة سيراليون في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وستجري اللجنة تقييماً لتوطيد السلام من خلال النظر في التقرير المرحلي السنوي الثاني المشترك عن برنامج التغيير الذي أعد في الربع الأول من عام ٢٠١٢. ويعتزم الرئيس أيضاً مواصلة العمل عن كثب مع تشكيلات اللجنة الأخرى لغرب أفريقيا لوضع نهج إقليمي لإزاء الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، ولا سيما بالسفر إلى أبوجا في عام ٢٠١٢ لاستكشاف سبل إقامة تعاون أوثق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودعم تنفيذ مبادرة ساحل غرب أفريقيا.

٣ - غينيا - بيساو

٤٦ - واصلت اللجنة معالجة الأولويات الرئيسية في مجال بناء السلام، مع التركيز بشكل خاص على توفير الدعم للجهود الحكومية الرامية إلى تنفيذ إصلاح القطاع الأمني بشكل كامل في غينيا - بيساو.

التعبئة والدعم على الصعيد السياسي

٤٧ - تميزت الفترة قيد الاستعراض باستمرار الاستقرار السياسي في غينيا - بيساو. والحكومة الحالية هي الأكثر استقرارا والأطول بقاء منذ عام ١٩٩٧. فمن الناحية الاقتصادية، أحدثت إنجازات الحكومة في مجالات إدارة الاقتصاد الكلي والانضباط المالي، ووضع الهياكل الأساسية، حراكا إيجابيا مهما رغم صعوبة المناخ الاقتصادي العالمي.

٤٨ - غير أن اللجنة، إدراكا منها بأن الاستقرار ما زال هشاً، أجرت حواراً مع الحكومة يهدف إلى زيادة توطيد أسس السلام المستدام. وشجعت تشكيلة غينيا - بيساو الحكومة على اتخاذ التدابير اللازمة لاستحداث صندوق للمعاشات التقاعدية لأفراد القوات المسلحة وقوات الأمن بهدف التعجيل بعملية إصلاح القطاع الأمني. وأظهرت الحكومة التزامها بتلك العملية بالمصادقة على خارطة الطريق المشتركة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والمتعلقة بإصلاح القطاع الأمني في آذار/مارس، من خلال إنشاء فرقة عمل تتولى الإشراف على تنفيذها. وعلاوة على ذلك، أنشأت حكومة غينيا - بيساو لجنة متابعة صندوق المعاشات التقاعدية، وحددت اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بإصلاح القطاع الأمني، وصاغت مذكرة تفاهم ثلاثية لتنفيذ خارطة الطريق، التي يجري التفاوض بشأنها مع جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأودعت الحكومة أيضاً، في ٢ أيلول/سبتمبر، ما مجموعه ٢٠٠ ٠٠٠ دولار كشرية أولى من مساهمتها الأولية في صندوق التقاعد، وأشارت إلى أنها تنظر في إيداع مساهمة إضافية قدرها ٣٠٠ ٠٠٠ دولار بحلول نهاية عام ٢٠١١.

٤٩ - وتناولت التشكيلة أيضاً الأولويات الأخرى في مجال بناء السلام، من قبيل مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، وترسيخ سيادة القانون. وفي هذا الصدد، وبغية حشد مزيد من الدعم والتشجيع على اعتماد نهج إقليمي، عقدت تشكيلات سيراليون، وغينيا، وغينيا - بيساو، وليبيريا اجتماعاً مشتركاً لمناقشة مسألة الجريمة والاتجار بالمخدرات العابرين للحدود الوطنية، وأثرهما على بناء السلام في البلدان الأربعة (انظر الفرع ثانياً - جيم). وتصدر الإشارة أيضاً إلى أن حكومة غينيا - بيساو أحرزت تقدماً مهماً في هذا المجال. وأنشئت في بيساو وحدة للجريمة العابرة للحدود الوطنية، ضمن مبادرة ساحل غرب أفريقيا، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويرأس مجلس إدارة هذه الوحدة مدير الشرطة القضائية، ويعقد هذا المجلس اجتماعات منتظمة. وقد أنشأت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) مكتباً في بيساو. وعلاوة على ذلك، اعتمدت الحكومة في حزيران/يونيه ٢٠١١ خطة تشغيلية لمكافحة الاتجار بالمخدرات، وهي تسعى إلى تعزيز تعاونها الثنائي مع الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة هذه الآفة (توسيع نطاق عمليات قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا لتشمل غينيا - بيساو).

٥٠ - وقامت الرئيسة بزيارة إلى البلد استمرت من ١ إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وعقدت اجتماعات مع رئيس وزراء غينيا - بيساو كارلوس غوميز جونيور، ومع وزير الخارجية؛ ووزير الاقتصاد والتخطيط والإدماج الإقليمي؛ ووزير الدفاع؛ ووزير العدل، ومع وزير الرئاسة لشؤون مجلس الوزراء والاتصال الاجتماعي والشؤون البرلمانية. والتقت الرئيسة في وقت لاحق مع ممثلي المجتمع المدني، والسلك الدبلوماسي، ورؤساء وكالات الأمم المتحدة، ومع العاملين في المجال الصحفي. وأقر جميع المتحاورين على نطاق واسع خلال الزيارة بالحاجة الماسة إلى التركيز على إصلاح القطاع الأمني. وتحقيقاً لهذه الغاية، يُعتبر استحداث صندوق للمعاشات التقاعدية لأفراد القوات المسلحة وقوات الأمن الذين سيُسَرَّحون، خطوة حاسمة ستتيح البدء في تنفيذ الإصلاح. ورأت الرئيسة، خلال الزيارة، أن حكومة غينيا - بيساو ملتزمة بالإصلاح التزاماً كاملاً، وأن هناك إرادة سياسية للمضي قدماً في عملية الإصلاح.

٥١ - ومن أجل حشد الدعم اللازم لاستحداث صندوق المعاشات التقاعدية، طلبت حكومة غينيا - بيساو إلى اللجنة المساعدة في تنظيم "مناسبة رفيعة المستوى بشأن إصلاح القطاع الأمني". وعند عودة الرئيسة من زيارتها لغينيا - بيساو، عقدت اجتماعاً للتشكيلة في ٩ أيلول/سبتمبر لإطلاعها على نتائج رحلتها ومناقشة سبل المضي قدماً مع أعضاء التشكيلة. وخلال المناقشات التي دارت في الاجتماع، ساد الانطباع بأن اللجنة يمكن أن تساهم في التحضير للمناسبة الرفيعة المستوى المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني عن طريق تقديم بعض العناصر لتنظر فيها الحكومة. ثم أعدت التشكيلة قائمة بالعناصر ذات الصلة. وخلال اجتماع عقده التشكيلة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت وزيرة الاقتصاد والتخطيط والتكامل الإقليمي في غينيا - بيساو، ماريا هيلينا نوسولين إيمبالو، عرضاً لأعضاء التشكيلة بيّنت فيه الردود المتعلقة بالعناصر الواردة في القائمة.

٥٢ - وبالرغم من صعوبة المناخ العالمي والتحديات السياسية الداخلية، أقرت المؤسسات المالية الدولية بالتقدم الذي تحرزته الحكومة في إجراء الإصلاحات المالية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، وفي اجتماع التشكيلة الذي عقد في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أبرز ممثل لصندوق النقد الدولي التقدم الذي أحرزته الحكومة حتى الآن في مجال إدارة الاقتصاد الكلي، وخصوصاً فيما يتعلق بتحصيل الإيرادات الضريبية. وقال ممثل صندوق النقد الدولي إن الحكومة استطاعت أن تغطي إنفاقها العام (الإنفاق الجاري) لأول مرة، وذلك بفضل وفرة محصول جوز الكاشيو بشكل استثنائي، إضافة إلى تعزيز الانضباط المالي. وبالتالي فإن أية مساهمة مالية في المستقبل، سوف تحول مباشرة إلى دعم التنمية والاستثمار.

تعبئة الموارد

٥٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت التشكيلة جهودها الرامية إلى تعبئة الموارد على الإسراع بتنفيذ الأجزاء المهمة من عملية إصلاح القطاع الأمني، وخاصة إطلاق استحداث المعاشات التقاعدية لأفراد القوات المسلحة وقوات الأمن.

٥٤ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١، خصص الأمين العام مبلغا يصل إلى ١٦,٨ مليون دولار من صندوق بناء السلام لتنفيذ خطة أولويات بناء السلام. وفي وقت لاحق، وافقت اللجنة التوجيهية المشتركة لبناء السلام على جميع مسودات المشاريع الأربع التي شارك في إعدادها كل من الحكومة والفريق القطري للأمم المتحدة لتنفيذ تلك الخطة. وتركز تلك المشاريع على دعم إصلاح القطاع الأمني، والنهوض بتشغيل الشباب والنساء بوصفه ثمرة من ثمار السلام، وتعزيز الحوار السياسي والمصالحة الوطنية.

٥٥ - وفي محاولة للعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وضعت حكومة غينيا - بيساو في ٥ تموز/يوليه الصيغة النهائية لورقة استراتيجية الحد من الفقر الثانية وأقرتها، وتغطي الورقة الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥. وتعزز الحكومة تنظيم اجتماع مائدة مستديرة للمانحين في الربع الأول من عام ٢٠١٢، بدعم مالي من مصرف التنمية الأفريقي.

تعزيز الاتساق

٥٦ - أقامت تشكيلة غينيا - بيساو، التي تضم جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، حوارا فعالا وواقعيًا بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأوروبي، وفريق الأمم المتحدة القطري، وذلك بهدف تعزيز التوافق على الصعيدين المفاهيمي والبرنامجي.

٥٧ - واستشرافا للمستقبل، تعمل التشكيلة على تنظيم مناسبة رفيعة المستوى بشأن إصلاح القطاع الأمني في غينيا - بيساو. ومن المتوقع أن يُعقد الاجتماع في نيويورك في أوائل عام ٢٠١٢. وقد تنظر التشكيلة أيضا، عند الطلب، في تقديم المساعدة إلى الحكومة لتنظيم اجتماع مائدة مستديرة للمانحين يهدف إلى تسهيل تعبئة الموارد لتمويل ورقة استراتيجية الحد من الفقر الثانية.

٤ - جمهورية أفريقيا الوسطى

٥٨ - تميزت الفترة المشمولة بالتقرير بثلاثة أحداث هامة فيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، وتعاونها مع اللجنة، تمثلت فيما يلي: (أ) إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس وأيلول/سبتمبر ٢٠١١؛ (ب) وعقد اجتماع المائدة المستديرة للشركاء في بروكسل في حزيران/يونيه ٢٠١١؛ (ج) ووضع الصيغة النهائية للاستعراض الثاني للإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى واعتماد استنتاجاته وتوصياته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وتميزت مشاركة اللجنة كذلك بعدد من الزيارات والأنشطة اضطلعت بها التشكيلة ورئيسها، بما في ذلك البعثة الميدانية للجنة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، التي انضمت إليها إدارة صندوق بناء السلام لكفالة استمرار التحسين في تفاعل الصندوق مع أولويات عمل اللجنة.

التعبئة والدعم على الصعيد السياسي

٥٩ - لا تزال الزيارات الميدانية للرئيسة وأعضاء التشكيلة تشكل أداة هامة لمواصلة الحوار مع النظراء على الصعيد الوطني، بما في ذلك المجتمع المدني، واللجنة التوجيهية المشتركة لصندوق بناء السلام. وتتيح الزيارات أيضا فرصة للتفاعل مع ممثلي المجتمع الدولي المقيمين في البلد في محاولة لتعزيز التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة.

٦٠ - واعتمدت التشكيلة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، بُعيد زيارتها الميدانية بوقت قصير، استنتاجات وتوصيات الاستعراض الثاني للإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (PBC/S/CAF/3). وإضافة إلى تقييم التقدم العام في عملية بناء السلام فضلا عن التقدم في تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة والمجتمع المدني واللجنة، يقدم الاستعراض أيضا مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات من أجل المضي قدما، موجهة إلى مختلف أصحاب المصلحة في عملية بناء السلام في البلد. وستنتهي فترة نفاذ الإطار الاستراتيجي الحالي لبناء السلام (PBC/8/CAF/7) في جمهورية أفريقيا الوسطى في نهاية عام ٢٠١١؛ ومن ثم، فقد شرعت التشكيلة في تنفيذ عملية لتحديد عملها المقبل في البلد، الذي سيستند استنادا قويا إلى ورقة استراتيجية الحد من الفقر الثانية، بناء على رغبة الحكومة.

٦١ - وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٠، ركزت اللجنة حلاً اهتمامها على العملية الانتخابية في البلد، وواصلت القيام بالموابغة السياسية، وإن كان ذلك في سياق سياسي حساس. وعُقدت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وتلتها جولة ثانية من الانتخابات التشريعية في ٢٧ آذار/مارس. ونُظمت جولة ثالثة في أيلول/سبتمبر بعدت المحكمة الدستورية في الطعون.

٦٢ - وُعيد الانتهاء من العملية الانتخابية، وجّهت اللجنة انتباهها إلى مواكبة السلطات الوطنية في المراحل النهائية من إعداد ورقة استراتيجية الحدّ من الفقر الثانية للبلد. وركزت اللجنة جهودها على كفالة أن تتمكن ورقة استراتيجية الحد من الفقر من توفير أساس متين لعمل اللجنة في المستقبل مع البلد، بالتثبيت من أن الوثيقة أدرجت أولويات اللجنة في مجال بناء السلام وأنها اتبعت نهجاً شاملاً يراعي بناء السلام. وفي اجتماع المائدة المستديرة للشركاء الذي عقد في بروكسل، أدلى الشركاء الدوليون بآراء إيجابية في المسودة النهائية المقدمة، وشددوا على أهمية مواصلة تحديد الأولويات نظراً لتعدد الأهداف الواردة فيها.

٦٣ - وفي النصف الثاني من عام ٢٠١١، ركزت اللجنة أيضاً على عمليات أخرى جارية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما مسألة ضيق الهامش السياسي في البلد، واستمرار غياب استراتيجية وطنية لإصلاح القطاع الأمني، وعدم وجود عنصر إعادة إدماج جاهز وممول بالكامل في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتناولت اللجنة أيضاً الحالة الراهنة لمشروع الشبكة الإنمائية الذي يقوده الاتحاد الأوروبي.

٦٤ - وشدد الرئيس في تحليله لتحديات بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي دأب على تقديمه لمجلس الأمن بصورة دورية، على المسائل الآتية الذكر وكذلك على أهمية البعد الإقليمي للحالة في البلد وتأثير الديناميات الإقليمية على البلد.

تعبئة الموارد

٦٥ - استضافت حكومة بلجيكا يومي ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، في بروكسل، اجتماع مائدة مستديرة للشركاء بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. وهذا الاجتماع، الذي نظّمته حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بمساعدة من مكتب دعم بناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومصرف التنمية الأفريقي، والبنك الدولي، أتاح الفرصة للحكومة لتقديم مسودة أولية لورقة استراتيجية الحدّ من الفقر الثانية.

٦٦ - ومثّل اجتماع المائدة المستديرة للشركاء المعقود في بروكسل في حزيران/يونيه، أبرز حدث ضمن الجهود التي تبذلها اللجنة لتعبئة الموارد في عام ٢٠١١. ويكمن هذا النجاح في عدد المشاركين في الحدث (أكثر من ١٦٠ مشاركا) وفي تنوعهم، بدءاً من الحكومات، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة. والعمل الذي اضطلعت به اللجنة، ولا سيما رئيس التشكيلة، في مجال التعبئة والتوعية في الأشهر التي سبقت عقد هذا الحدث، كان بالغ الأهمية في حضور مجموعة واسعة من المانحين والشركاء الحاليين والمحتملين اجتماع المائدة المستديرة.

٦٧ - ونظرا للتركيز في بداية العام على العملية الانتخابية في البلد، وفي ضوء النقص الحاصل في تمويل تلك العملية، شاركت اللجنة والشركاء الآخرون في عملية مستهدفة لتعبئة الموارد، أسفرت عن سد الثغرة التمويلية البالغة ٧,٥ ملايين دولار.

٦٨ - واستنادا إلى التدابير التي اتخذتها الحكومة في حزيران/يونيه للدفع بعملية نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، أعد مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في تشرين الثاني/نوفمبر مقترحا لمرفق الاستجابة الفورية التابع لصندوق بناء السلام بتقديم مزيد من الدعم للعملية. ويهدف هذا المقترح إلى بناء القدرات في إطار اللجنة التوجيهية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبمهد الطريق أمام بداية سريعة للاضطلاع بأنشطة إعادة استيعاب المحاربين السابقين.

٦٩ - وحافظ الرئيس واللجنة على استمرار علاقات العمل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في إطار متابعة نتائج الاجتماع الرفيع المستوى الذي نُظّم في عام ٢٠١٠ العام الماضي على هامش مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية.

٧٠ - ونتيجة لأنشطة الاتصال التي قام بها الرئيس، تمكّن من تيسير عملية التبرع. بما عدده ٣٠٠ ناموسية من شركة سوميتومو كيميكال إلى سجن نغارابا المركزي في بانغي. وتُصبت الناموسيات المتبقية في سجن النساء في بانغي.

تعزيز الاتساق

٧١ - تابعت تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى بذل جهودها الرامية إلى تأمين حضور جميع الشركاء المعنيين من أجل تقديم الدعم للبلد. وبرزت نتائج تلك الجهود في اجتماع المائدة المستديرة للشركاء المعقود في بروكسل في حزيران/يونيه، وحضره عدد كبير من الشركاء من مختلف المشارب (انظر الفقرة ٦٦).

٧٢ - وواصل الرئيس أيضا اتصالاته المنتظمة داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في النزاعات المسلحة، والممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في النزاعات، ووكيل الأمين العام لإدارة الدعم الميداني، بهدف إذكاء وعيهم بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والدعوة إلى اعتبارها بلدا ذا أولوية في ولاية كل منهم المتمثلة في حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، والعنف الجنسي في النزاعات، والقدرات المدنية. وجمع الرئيس أيضا فريق القدرات المدنية التابع لإدارة الدعم الميداني، والممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بجمهورية أفريقيا الوسطى، ومكتب دعم بناء السلام، لمناقشة أنشطة بناء القدرات في البلد.

٧٣ - وعرض الرئيس الممارسة المتمثلة في المشاركة في اجتماعات مختارة لفرقة العمل المتكاملة لجمهورية أفريقيا الوسطى، على مستوى المديرين، وشارك في اثنين من تلك الاجتماعات عُقدًا بشأن زيارته إلى البلد، الأمر الذي أتاح الفرصة لتنسيق الرسائل بين الوفد الزائر وحضور الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وثبت أن هذه الممارسة مفيدة بشكل خاص في إتاحة التنسيق بين الجهات الفاعلة في الميدان وفي المقر.

٧٤ - وينتهي العمل بالإطار الاستراتيجي الحالي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في نهاية عام ٢٠١١. ومن المتوقع اعتماد صك جديد لعمل اللجنة في أوائل عام ٢٠١٢ بغية دعم أولويات بناء السلام الواردة في ورقة استراتيجية الحد من الفقر الخاصة بالبلد. وفي غضون ذلك، ستركز اللجنة على ما يلي: (أ) دعم نجاح استكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولا سيما من خلال تعبئة الموارد اللازمة لاستراتيجية إعادة الإدماج؛ (ب) ودعم الجهود التي تبذلها الحكومة لحشد الدعم لورقتها المتعلقة بالاستراتيجية الحد من الفقر في إطار متابعة نتائج اجتماع المائدة المستديرة للشركاء؛ (ج) ودعم جهود بناء القدرات، مع التركيز بشكل خاص على هياكل المصالحة والوساطة على المستوى المحلي وعلى الإدارة في قطاع الموارد الطبيعية.

٥ - ليبيريا

٧٥ - في السنة الأولى من التعاون مع ليبيريا، استندت اللجنة إلى مخزون متنوع من الخبرات للإلمام بالتراع وتاريخ البلد وثقافته، وكذلك الجوانب التقنية لأولويات بناء السلام الثلاث، وهي: سيادة القانون، وإصلاح القطاع الأمني، والمصالحة الوطنية. وبفضل هذه النظرات المتعمقة، إضافة إلى ثلاث بعثات قام بها الرئيس وبعثة قامت بها التشكيلة، شملت زيارات إلى مقاطعات نائية، تمكنت اللجنة من التوصل إلى توصيات مستقلة بشأن تحديات بناء السلام في ليبيريا. وعملت التشكيلة عن كثب على إعداد خطة موسعة لأولويات بناء السلام في ليبيريا، يبلغ مجموع تكلفتها ٨٠ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات، خصص لها صندوق بناء السلام مساهمة تحفيزية قدرها ٢٠ مليون دولار (انظر الفقرة ٧٨).

التعبئة والدعم على الصعيد السياسي

٧٦ - كان صوت اللجنة متسقاً مع صوت المجتمع الدولي وهي تبحث مع كبار المسؤولين الحكوميين في قضايا موضوعية وتقوم بتعبئتهم بشكل فعال بشأن طائفة من التحديات الحساسة ولكنها أساسية لبناء السلام. ومن أهم أشكال عمل اللجنة في هذا الصدد اللقاءات المتكررة التي أجرتها مع رئيس القضاة، حيث شددت اللجنة فيها على ضرورة المساءلة

والرقابة. وأكدت اللجنة في لقاءاتها مع المشرعين، بمن فيهم رئيس مجلس النواب، على ضرورة الاهتمام على سبيل الأولوية بالتشريعات الأساسية المعلقة (مشروع القانون الجامع المتعلق بالأمن، وقانون الحلفين)، وعلى أهمية الرقابة المدنية البرلمانية على قوات الأمن المسلحة. ومن النجاحات الرئيسية المحققة موافقة الرئيس على وضع استراتيجية وطنية بشأن المصالحة الوطنية.

٧٧ - وركزت اللجنة تحليلها، في إطار علاقتها بمجلس الأمن، على انتقال المسؤوليات الأمنية من بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في ليبيريا إلى الحكومة. وقدمت اللجنة تقارير عن أنشطة محددة على أرض الواقع، ولا سيما إنشاء المراكز الإقليمية الأولى المعنية بالعدالة والأمن، بتمويل من صندوق بناء السلام. وقد انتهزت اللجنة هذه الفرصة أيضا للفت الانتباه إلى أهمية تحقيق المصالحة الوطنية بالتزامن مع إعادة بناء مؤسسات الدولة وضرورة استعراض النهج المتبعة حاليا لتمويل مؤسسات العدالة والأمن.

تعبئة الموارد

٧٨ - حققت المشاركة النشطة للجنة في إعداد البرنامج الموسع لبناء السلام في ليبيريا ومواءمته مع بيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام في ليبيريا مزيدا من التآزر بين اللجنة وصندوق بناء السلام. وسلط وضع خطة موسعة الضوء على الطبيعة التحفيزية لمساهمة الصندوق (٢٠ مليون دولار من المبلغ المستهدف وقدره ٨٠ مليون دولار؛ انظر الفقرة ٧٥)، وأتاح مدخلا واضحا للتشكيلة لكي تنخرط في النقاش حول الأولويات، حيث إنهما في وضع يمكنها من الدعوة لمزيد من جمع الأموال.

٧٩ - وتواصل اللجنة حوارها مع جميع الأطراف الفاعلة الهامة في ليبيريا، ومن بينها أستراليا والنرويج والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويجري حاليا وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية وخطة عمل لتعبئة الموارد لتسهيل توصل رئيس التشكيلة وأعضائها إلى نهج موجه نحو الهدف. وسوف تسترشد اللجنة في هذا الصدد بمبادئ السيطرة الوطنية، والاستدامة، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

تعزيز الاتساق

٨٠ - كان أحد أهم الإنجازات خلال الفترة المشمولة بالتقرير تحقيق المواءمة الكاملة لصكوك بناء السلام مع الاستراتيجيات القطرية الأساسية. وقد تُرجم بيان الالتزامات المتبادلة إلى برنامج بناء السلام في ليبيريا، الذي يتضمن مشاريع وأنشطة تناظر كافة التزامات الحكومة الواردة في البيان. ويستمد البرنامج والبيان مادتهما من استراتيجية ليبيريا للحد من

الفقر، وكذلك من الخطط الاستراتيجية الموسوعة في مجالي الأمن والعدالة^(٢). ويجري حاليا إدماج العمل الذي يضطلع به البرنامج ضمن التخطيط الجاري لتنقيح ورقة استراتيجية الحد من الفقر، رؤية لعام ٢٠٣٠: ليبريا تنهض.

٨١ - وفي حين أن إعداد برنامج بناء السلام في ليبريا كان مهمة شاقة، فقد كانت تلك العملية شاملة وتشاركية، وأتاحت تحسين التآزر والتنسيق بين الجهات الفاعلة الرئيسية، ومنها ما يلي:

(أ) **المسؤولون الحكوميون** - قام المسؤولون الحكوميون على المستويين الوزاري والتقني في مختلف الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية للحكومة، بأدوار قيادية في إعداد البرنامج من خلال هيكل تنسيق حكومي مكون من طبقتين. الطبقة الأولى هي اللجنة التوجيهية المشتركة، التي تشرف على الطبقة الثانية المؤلفة من فريقين استشاريين تقنيين. ويشترك وزير المالية في ذلك أيضا، مما يتيح أخذ تخطيط المشروع في الاعتبار عند وضع الميزانية الوطنية؛

(ب) **أصحاب المصلحة الوطنيون والدوليون** - ساهم المجتمع المدني الوطني والجهات المانحة وصناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية غير الحكومية في إثراء محتوى البرنامج عن طريق مشاركتهم في اللجنة التوجيهية المشتركة و/أو في الفريقين الاستشاريين التقنيين؛

(ج) **الجهات المانحة التقليدية** - جرى تشكيل فريق تنسيق بين الجهات المانحة في مجالي العدالة والأمن، بقيادة السويد، لضمان تناسق البرنامج مع الدعم المستمر في قطاعي العدالة والأمن. وإلى جانب تحديد أولويات الأنشطة في البرنامج، فإن هذا المحفل يصب أيضا في اتجاه زيادة تركيز وتكامل الدعم المقدم إلى الشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب الهجرة والتجنيس، ومسئولي السجون والعدالة؛

(د) **اللجنة** - ساهمت اللجنة من خلال استعراض المسودات وتبادل وجهات النظر مع اللجنة التوجيهية المشتركة والفريقين الاستشاريين التقنيين في اجتماعات عبر التداول بالفيديو. وكان لتلك الاجتماعات، إلى جانب البعثات الثلاث الموفدة إلى ليبريا والاجتماعات الأخرى مع الجهات الفاعلة الرئيسية في نيويورك، دور أساسي في إقامة صلات بين اللجنة في نيويورك وأصحاب المصلحة في الميدان.

(٢) يشمل ذلك ما يلي: استراتيجية الأمن الوطني، والخطط الاستراتيجية للشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب الهجرة والتجنيس، ووزارة العدل، وجهاز القضاء، ومكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل.

٨٢ - وسوف ينصّب التركيز في السنة المقبلة على نتائج أول استعراض لبيان الالتزامات المتبادلة، المقرر إنجازه في الشطر الأول من عام ٢٠١٢. وحيث إن إصلاح القطاع الأمني هو أحد الأولويات الثلاث (انظر الفقرة ٧٥)، فهو يعد جانباً أساسياً من هذا الاستعراض. ومع التقدير الكامل لتركيز مجلس الأمن على انتقال البعثة خلال هذا العام، فسوف ترصد التشكيلة عن كثب الالتزامات والمشاريع المتصلة بالموضوع. وتضطلع المراكز الإقليمية المعنية بالعدالة والأمن بدور مركزي في هذه العملية، ومن المقرر مبدئياً قيام وفد التشكيلة بزيارة إلى ليبيريا في نيسان/أبريل ٢٠١٢ تتزامن مع افتتاح المركز الأول. وسوف تواصل التشكيلة تقديم المشورة بشأن وضع استراتيجية للمصالحة الوطنية على النحو المتفق عليه مع رئيس ليبيريا. وسوف تكون تعبئة الموارد أيضاً في طليعة جهود التشكيلة.

٦ - غينيا

٨٣ - بناء على طلب من حكومة غينيا، التي حددت أولويات بناء السلام الثلاث، وهي تعزيز المصالحة والوحدة على الصعيد الوطني، وإصلاح قطاعي الأمن والدفاع، وسياسة عمالة الشباب والمرأة، قررت اللجنة التنظيمية في ٢٣ شباط/فبراير وضع غينيا على جدول أعمالها. وانتخبت اللجنة سيلفي لوكاس، الممثلة الدائمة للكسميرغ لدى الأمم المتحدة، رئيسة لتشكيلة غينيا. وقادت الرئيسة البعثة الأولية إلى غينيا في الفترة من ٣ إلى ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١١. وفي أيار/مايو، قاد مكتب دعم بناء السلام مهمة تقنية مشتركة للأمم المتحدة، حيث قدم تعريفاً بصندوق بناء السلام وبحث سبل استخدامه لدعم عمل اللجنة. وفي ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١١، عقب هاتين البعثتين، جرى تبادل مسودة أولية لبيان الالتزامات المتبادلة مع حكومة غينيا ومع أعضاء تشكيلة غينيا. وأوفدت الرئيسة بعثة ثانية إلى غينيا في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر، أجرت خلالها مناقشات مع الحكومة وسائر الجهات الفاعلة الرئيسية من أجل وضع الصيغة النهائية للبيان. واعتمد البيان في اجتماع رسمي للتشكيلة في ٢٣ أيلول/سبتمبر بحضور الرئيس ألفا كوندي.

التعبئة والدعم على الصعيد السياسي

٨٤ - خلال زيارات التشكيلة واجتماعاتها، سلطت رئيسة التشكيلة وأعضاؤها الضوء على تنصيب أول رئيس منتخب ديمقراطياً، بوصفه بداية لعهد جديد للبلد وحافزاً كبيراً على تجديد التعاون مع المجتمع الدولي. وأثبتت الزيارة التي جرت في نيسان/أبريل صلاحية مجالات بناء السلام الثلاثة ذات الأولوية كمجالات لتعاون اللجنة مع غينيا، وأشارت إلى العمليات الأخرى ذات الصلة بجدول أعمال بناء السلام، وهي الانتخابات التشريعية وعملية ورقة استراتيجية الحد من الفقر. وفي اجتماع لاحق عُقد يوم ١٣ حزيران/يونيه وتركز الاهتمام

فيه على عملية إصلاح القطاع الأمني، حشدت الرئيسة مزيدا من الاهتمام بالقضايا الرئيسية المتصلة بتلك العملية، ووفرت منبرا استخدمه الشركاء لمواصلة مناقشة تلك المسائل مع الحكومة. وقد أسفرت تلك التعبئة عن نتائج أولية، من بينها تواصل الدعم الذي يقدمه صندوق بناء السلام في صورة عدد من المشاريع السريعة الأثر التي وافقت عليها اللجنة التوجيهية المشتركة للصندوق في غينيا.

٨٥ - وقد أسفرت الزيارة الثانية التي قامت بها الرئيسة إلى كوناكري في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر عن جذب مزيد من الاهتمام إلى ضرورة إجراء حوار شامل للجميع حول التحديات التي يواجهها البلد، ومن بينها تنظيم الانتخابات التشريعية. ووفرت الجلسة التي عقدها التشكيلة في ٢٣ أيلول/سبتمبر، والتي شارك فيها الرئيس كوندي مشاركة فعلية، قوة دافعة إضافية للمجتمع الدولي لكي يشترك مع الحكومة في تلك المسائل. ويُنظر إلى الاجتماع الذي عقد مؤخرا بين الرئيس وقادة جميع الأحزاب الكبرى بوصفه خطوة هامة نحو مزيد من الحوار المؤسسي، ومن المأمول أن يسفر عن توافق للآراء فيما يخص القضايا التقنية والسياسية العالقة المتصلة بتنظيم الانتخابات التشريعية.

تعبئة الموارد

٨٦ - رغم أن اللجنة ما زالت في عامها الأول من التعاون مع غينيا، فقد أتخذت خطوات هامة ترمي إلى تعبئة الموارد من أجل أنشطة بناء السلام، وإقامة علاقات تآزر مع سائر الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. وشرعت رئيسة التشكيلة في إجراء اتصالات مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومع مصرف التنمية الأفريقي في الآونة الأخيرة.

٨٧ - وتتوافق الخطة الثانية لأولويات بناء السلام، التي اعتمدها في تشرين الثاني/نوفمبر اللجنة التوجيهية المشتركة التي يشترك في رئاستها رئيس وزراء غينيا والمنسق المقيم للأمم المتحدة في كوناكري، توافقا وثيقا مع الأولويات المحددة في بيان الالتزامات المتبادلة. وأتاح ذلك الاتساق إمكانية لتعبئة مزيد من الموارد من أجل تعزيز رصيد صندوق بناء السلام. وقد تحققت النتائج الأولى في هذا الصدد، ولا سيما فيما يخص المشاريع المنفذة في مجال إصلاح القطاع الأمني والمصالحة الوطنية. وأسفر الاجتماع غير الرسمي للتشكيلة الذي عقد في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي تضمن مناقشات حول الانتخابات وإصلاح القطاع الأمني والمصالحة الوطنية، إلى جانب الاجتماع السنوي لأصحاب المصلحة في صندوق بناء السلام، الذي عقد في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عن تحسين وضوح رؤية جدول أعمال بناء السلام في غينيا، وتعزيز قوة الدفع لحشد موارد إضافية محتملة.

تعزير الاتساق

٨٨ - أسفرت عملية وضع بيان الالتزامات المتبادلة عن جدول أعمال مشترك فيما يخص المجالات الثلاثة لبناء السلام. وقد ساهمت أيضا الاجتماعات التي عقدت في ١٣ حزيران/يونيه و ٦ تموز/يوليه و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، إلى جانب البعثة التي أجزتها الأمم المتحدة مؤخرا بشأن إصلاح القطاع الأمني، في تحسين اتساق السياسات والبرامج فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين.

٨٩ - وإحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات المتبادلة لبناء السلام في غينيا، ينبغي اتخاذ عدد من الخطوات المهمة، من بينها مواصلة تعزيز هيكل بناء السلام على أرض الواقع، والعلاقة بين اللجنة وفريق أصدقاء غينيا. وإضافة إلى ذلك، من الضروري تحسين علاقة العمل بين الرئيسة/التشكيكية ومكتب دعم بناء السلام وسائر الكيانات والإدارات في منظومة الأمم المتحدة في نيويورك وفي الميدان، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام.

جيم - الأعمال المشتركة بين التشكيكيات

٩٠ - سعيا إلى الاستجابة لإحدى التوصيات الرئيسية الواردة في استعراض عام ٢٠١٠ بشأن ضرورة إيلاء اللجنة الاهتمام الواجب للبعد الإقليمي لبناء السلام، قررت تشكيكيات غرب أفريقيا التابعة للجنة، ولا سيما تشكيكيات سيراليون وغينيا وغينيا - بيساو وليبيريا، أن تتعاون في التصدي لقضية الجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات التي تعرض السلام للخطر في البلدان الأربعة جميعها. ويتجلى في هذه الجهود المتضافرة الإقرار بأن الطبيعة العابرة للحدود الوطنية لظاهرة الاتجار بالمخدرات تستلزم نهجا إقليميا.

٩١ - وبذلك، عقدت تشكيكيات غرب أفريقيا الأربع في ٦ تموز/يوليه اجتماعا مشتركا لمناقشة قضية الجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات، وأثرها على بناء السلام في البلدان الأربعة. وأبرزت المناقشة التي تلت ذلك ضرورة التصدي للتحديات التي يشكلها الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة بصورة شاملة، باتباع نهج يستند إلى مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة، وتشرك فيه جميع الجهات الفاعلة عبر القارات. وجرى التشديد على أن التقاعس عن العمل لمواجهة الجهود التي يبذلها تجار المخدرات ينطوي على خطر انتكاس الجهود الجارية في مجال بناء السلام وبناء الدولة في البلدان الأربعة. وشارك في الاجتماع المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، وغيرهما من كبار المسؤولين في منظومة الأمم المتحدة وإنتربول. وفي ختام الاجتماع،

أهيب باللجنة أن تتعاون على نحو أوثق مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دعماً لتنفيذ خطة عمل الجماعة الاقتصادية بغرض التصدي لقضية الجريمة والقضايا المتصلة بالمخدرات، وأن تقدم دعمها للمبادرات الدولية الحالية، بما فيها مبادرة ساحل غرب أفريقيا المشتركة بين الأمم المتحدة وإنتربول. وعلى سبيل المتابعة، سيقوم أحد رؤساء تشكيلات غرب أفريقيا في نهاية المطاف بزيارة مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا، وسيشارك في مناقشات بشأن الكيفية التي يمكن أن تقدم بها اللجنة دعماً ملموساً للجماعة الاقتصادية في مجال تنفيذ خطة عملها الإقليمية تنفيذاً كاملاً.

دال - الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة

٩٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد الفريق العامل أربعة اجتماعات بشأن الدروس المستفادة فيما يتعلق بالمواضيع التالية: (أ) تعبئة الموارد لأولويات بناء السلام وتحسين التنسيق فيما بين الجهات الفاعلة المعنية؛ (ب) والإنعاش الاقتصادي وتشغيل الشباب من أجل بناء السلام (مع التركيز على تشغيل الشباب وإدارة الموارد الطبيعية)؛ (ج) وإصلاح قطاع الأمن وبسط سيادة القانون من أجل بناء السلام؛ (د) وتحول أشكال وأدوات عمل لجنة بناء السلام والشراكة القائمة بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن.

٩٣ - وقام الرئيس بتجميع الاستنتاجات الأولية بشأن كل موضوع من المواضيع التي تناولها الفريق العامل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبينما يمكن الاطلاع على التفاصيل في التقارير (انظر: http://www.un.org/en/peacebuilding/doc_lessonslearned.shtml) المتاحة على الموقع الشبكي، فإن الأمثلة على الدروس المستفادة من الاجتماعات الأربعة التي عقدت خلال تلك الفترة تشمل ما يلي:

(أ) **تعبئة الموارد لأولويات بناء السلام وتحسين التنسيق فيما بين الجهات الفاعلة المعنية** - لقد أبرزت مناقشة هذا الموضوع أن دور اللجنة هو المساعدة على تجاوز تشتت الجهود الإنمائية الدولية واستخدام ثقلها السياسي للمواءمة بين أولويات الحكومة وأولويات الشركاء في التنمية. وأبرزت المناقشة أيضاً ضرورة مشاركة اللجنة في المناقشات الرامية إلى وضع آليات لتمويل الاستجابة السريعة على نحو مرن ويمكن التنبؤ به، وتشجيعها لتحسين التنسيق على مستوى الميدان مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، من قبيل البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. وبالنظر إلى الطابع الاستشاري والسياسي للجنة، ينبغي لها أن تركز على تيسير ودعم إدماج جميع أنشطة بناء السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة والتعاون بين الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها في الميدان؛

(ب) **الإنعاش الاقتصادي وتشغيل الشباب من أجل بناء السلام** - لقد أبرزت مناقشة هذا الموضوع أن اللجنة ينبغي أن تساهم في وضع السياسة العامة عن طريق تعبئة المساعدة من المجتمع الدولي. فذلك سيتيح للحكومة وضع الاستراتيجيات الملائمة للإنعاش الاقتصادي وتشغيل الشباب، وتيسير التنسيق فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين وتيسير مشاركتهم (مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي) للمساعدة في صوغ السياسات والبرمجة المتعلقة بالتشغيل. وشجعت اللجنة على بدء مناقشات في التشكيلات القطرية بشأن إدارة الموارد الطبيعية بغرض بحث الصلة بين القطاعات الاستخراجية وإيجاد فرص العمل في البلدان المدرجة على جدول أعمالها، وبحث النهج الإقليمية في مجال بناء القدرات من أجل إدارة الموارد الطبيعية على نحو ملائم، بوسائل منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(ج) **إصلاح قطاع الأمن وبسط سيادة القانون من أجل بناء السلام** - شدد الاجتماع المتعلق بهذا الموضوع على ضرورة زيادة تركيز اللجنة على التصدي للعراقيل التي تواجه ضمان اتساق الجهود الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن وبسط سيادة القانون في الميدان وأهمية الرقابة المدنية؛ ودعم الجهات الفاعلة الوطنية للمساعدة في توضيح الأهداف القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل لعمليات النهوض بإصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون؛ والتشديد على الأخذ بزمام الأمور في سياق التخطيط والمساعدة في مجال إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون؛ وتحديد خطط ومؤشرات التقييم من أجل تقييم أداء الجهات الفاعلة المعنية؛ وتيسير تبادل المعلومات على الصعيد دون الإقليمي؛

(د) **١** **تحول أشكال وأدوات عمل اللجنة** - أبرز الاجتماع الدروس المستفادة من تطور عمل اللجنة مع البلدان المدرجة على جدول أعمالها، استناداً إلى التجارب الخاصة لبوروندي وسيراليون، باعتبارهما البلدين اللذين التمس أن تعمل اللجنة معهما في البداية في عام ٢٠٠٦. وتناول النقاش أيضاً التحول المحتمل إلى شكل أخف من العمل مع البلدان المدرجة على جدول الأعمال، حسب الاقتضاء وعلى نحو ما يوافق عليه البلد المعني.

٢ **الشراكة بين اللجنة ومجلس الأمن** - تناول الاجتماع الأفكار الرامية إلى تعزيز هذه الشراكة، بما في ذلك عن طريق الجهود التي تبذلها اللجنة لتحسين دورها الاستشاري وتقديم تحليل نوعي في حينه. وشملت الاقتراحات المطروحة سبل إيجاد فرص غير رسمية أكثر تواتراً لتبادل الآراء بين الهيئتين، فضلاً عن الدور الهام الذي تضطلع به البلدان التي لديها عضوية في كل من اللجنة والمجلس. وتم أيضاً تحديد المجالات المحددة التي يمكن فيها تعزيز الشراكة، بما في ذلك في سياق التحول من بعثات حفظ السلام إلى بعثات بناء السلام التابعة للأمم المتحدة.

٩٤ - ويعد اختيار المواضيع المذكورة أعلاه امتداداً لجهود الفريق العامل الرامية إلى التركيز على المجالات المواضيعية التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لعملية بناء السلام في البلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة. وعلاوة على ذلك، استحدث الرئيس أسلوباً جديداً لإعداد الاستنتاجات الأولية من كل اجتماع من اجتماعات الفريق العامل، ليجري توزيعها بصورة مستقلة على جمهور أوسع وعرضها للنقاش على اللجنة التنظيمية، بوصفها المنتدى الرئيسي لوضع السياسة العامة بشأن طرائق العمل وتنفيذ الولاية.

٩٥ - وستستفيد قدرة الفريق العامل على الإسهام في أعمال التشكيلات القطرية، وبشكل أعم في وضع معايير جدول أعمال الأمم المتحدة في مجال بناء السلام، من بدء مناقشات على الصعيد القطري، حيث يمكن أن تستخلص الدروس مباشرة من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية المعنية وأن توزع عليها.

ثالثاً - النهوض بتنفيذ التوصيات الواردة في استعراض عام ٢٠١٠ لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام

٩٦ - لقد نصت التوصيتان الرئيسيتان في استعراض عام ٢٠١٠ على قيام اللجنة بتعزيز أثرها في الميدان، وتمتين علاقاتها مع الجهات الفاعلة الرئيسية في المقرر. وتحقيقاً لهذه الغاية، ركزت خارطة الطريق بشأن الإجراءات اللازمة لتخاذها في عام ٢٠١١ على تلك الأولويات. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير بدء تنفيذ أنشطة حاسمة ستضع اللجنة على المسار وصولاً إلى تعزيز أثرها وإثبات قيمتها المضافة في الميدان وبوصفها منبراً لرسم السياسات من أجل وضع معايير خطاب بناء السلام داخل الأمم المتحدة وخارجها. وفي هذا الصدد، ففي حين أن اللجنة التنظيمية قامت بالدور الرئيسي المتمثل في تيسير المناقشات على مستوى السياسات والمناقشات المواضيعية المتصلة بالأولويات المحددة في خارطة الطريق، شهدت عملية التنفيذ تظافر الجهود بين كل من اللجنة والتشكيلات القطرية والفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، فضلاً عن مختلف الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف والثنائية.

اصطفاف الجهات الفاعلة حول الأهداف المشتركة لبناء السلام

٩٧ - ركزت لجنة بناء السلام بشكل خاص على تعزيز علاقاتها مع الكيانات التنفيذية الرئيسية التابعة للأمم المتحدة. وبذلك، بدأت تتعاون مع هذه الكيانات بصورة أكثر انتظاماً وتنوعاً في المقرر وفي الميدان. وإضافة إلى التحاور مع قادة بعثات الأمم المتحدة والأفرقة القطرية خلال الزيارات الميدانية التي قام بها رؤساء التشكيلات القطرية وأعضاؤها إلى الميدان، دُعِيَ الرؤساء إلى اجتماعات مع فرق العمل المتكاملة الخاصة ببعثات الأمم المتحدة

في نيويورك. وفي نفس الوقت، بدأ الحوار بين رؤساء التشكيلات وفريق كبار الشخصيات المعني ببناء السلام. وستعمل هذه الاجتماعات على تعزيز التحليل المشترك والتعاون في مجالات الاهتمام المشترك ذات الأولوية، ولا سيما تعلم الدروس والدعوة إلى اعتماد ممارسات بناء السلام الجيدة، وتعبئة الموارد وبناء القدرات الوطنية.

٩٨ - وإذ تقر اللجنة بالدور الهام الذي تضطلع به المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية في بناء السلام على الصعيد القطري، فإنها ركزت على تعزيز الشراكات مع تلك الجهات الفاعلة. وقد أتاح إصدار تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١١ فرصة سانحة لبحث سبل زيادة المواءمة والتكامل بين البنك الدولي وسائر كيانات الأمم المتحدة في حالات ما بعد انتهاء النزاع، ولا سيما في البلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة. ويمثل كل من استضافة الحوار الأولي مع البنك بشأن الآثار المترتبة على التقرير بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة وبدء الشراكة مع مصرف التنمية الأفريقي خطوات هامة في الاتجاه الصحيح.

٩٩ - وسيتوخى الحوار الذي سيجري في المستقبل مع البنك الدولي ومجلس إدارته وسائر الأطراف الفاعلة التنفيذية بمنظومة الأمم المتحدة زيادة التركيز على تشجيع المواءمة من الناحية العملية لما تقدمه من دعم لبناء السلام في الميدان. وستواصل اللجنة العمل مع البنك الدولي، وسائر الأطراف الفاعلة التنفيذية في منظومة الأمم المتحدة ونظيراتها الحكومية، بغرض تعزيز الشراكة ومواءمة الأنشطة في البلدان المدرجة على جدول أعمالها، ولا سيما ما يتصل منها بتقييم الاحتياجات واستراتيجيات الحد من الفقر. وستتابع اللجنة كذلك بحث إمكانية البرمجة المتكاملة بين منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما البنك الدولي، وسائر الجهات الفاعلة الوطنية والدولية حيثما تلتقي قضايا الأمن والعدل والتنمية، وذلك بالربط بين تفعيل التوصيات ذات الصلة الواردة في التقرير وتفعيل التوصيات ذات الصلة الواردة في استعراض القدرات المدنية (انظر الفقرة ٩).

١٠٠ - وعلى نفس المنوال، يمكن للشراكة مع مصرف التنمية الأفريقي أن تعزز التكامل والاتساق فيما بين الجهات الفاعلة في البلدان المدرجة على جدول الأعمال. وستتابع عن كثب الإجراءات العملية المتخذة حول مجالات التعاون التي حددت في البداية، وذلك بصيغتها الواردة في محضر المشاورات الخاص بالزيارة الأخيرة التي قام بها فريق الرؤساء إلى تونس العاصمة في تشرين الثاني/نوفمبر. وعلاوة على ذلك، ستبحث اللجنة ومصرف التنمية الأفريقي سبل دعم تبادل التجارب والخبرات فيما بين البلدان الخارجة من نزاعات في أفريقيا، والشراكة المحتملة بين مصرف التنمية الأفريقي وصندوق بناء السلام من أجل الأنشطة التكميلية والتحفيزية في البلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة. وسيلزم قيام

اللجنة يبحث العلاقة مع مجموعة البلدان السبعة الآخذة في التطور والتي تضم دولا متضررة من النزاعات، في ضوء نتائج المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، المعقود في بوسان، جمهورية كوريا، في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويمكن لهذه الجهود أن تواصل المساعدة على بلورة فهم أوسع لنهج مشترك دعما لأطر المساءلة المتبادلة والسيطرة الوطنية وتحسين فعالية المعونة لبناء السلام.

اعتماد صكوك تعاون مرنة وقابلة للتكيف

١٠١ - خلص الاستعراض الذي أُجري في عام ٢٠١٠ إلى أن "ثمة مزايا واضحة بالنسبة لطرح وثيقة تخطيط شاملة وحيدة" تضم "عناصر دقيقة التحديد في بناء السلام". فبدأ بليريا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ووصولاً إلى غينيا في شباط/فبراير ٢٠١١، اعتمدت اللجنة بيان الالتزامات المتبادلة بوصفه الصك الجديد للتعاون مع البلدان التي سوف تُدرج في جدول أعمالها. ويسلم الصك الجديد بالحاجة إلى الاستفادة على نحو وثيق من الأطر الوطنية القائمة، ومواصلة الأخذ بالمساءلة المتبادلة عن التقدم المحرز بين اللجنة والبلدان المدرجة في جدول أعمالها. وقد نُظمت حلقة عمل بالاشتراك بين المعهد الدولي للسلام ومكتب دعم بناء السلام لتمكين اللجنة من تقييم الدروس المستخلصة من بيانات الالتزامات المتبادلة والأطر الاستراتيجية السابقة، إضافة إلى أدوات التخطيط الوطنية الحالية، وأهمها ورقات استراتيجية الحد من الفقر، فأكدت حاجة اللجنة إلى التشجيع على إعداد ورقات لاستراتيجية للحد من الفقر تعكس على نحو أوفى أولويات بناء السلام وبناء الدولة.

١٠٢ - وفي المستقبل، ستحتاج اللجنة أيضا إلى بلورة تصور يتيح تحديد متى ولماذا يود بلد من البلدان الانتقال إلى شكل مختلف من التعاون، وكيف سيتسنى للجنة أن تقدم الدعم إلى مجموعة أكبر من البلدان. وينبغي كذلك زيادة بلورة المناقشة والمسائل ذات الأولوية من خلال عملية حوار تجرى مع مجلس الأمن في عام ٢٠١٢.

التركيز على تنمية القدرات الوطنية

١٠٣ - مثلما سبق ذكره، بدأ الحوار بادئ ذي بدء مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الدعم الميداني ليتسنى للجنة أن تبلور فهما أفضل لنهج بناء القدرات الوطنية في أعقاب النزاعات، وأن ترصد هذا النهج الآخذ في التطور على نطاق منظومة الأمم المتحدة، على أن تراعي في ذلك الفرصة التي أتاحتها الاستعراض الذي أُجري في الآونة الأخيرة للقدرات المدنية في أعقاب النزاع (انظر الفقرة ٢٦). وتسلم اللجنة بمدى صعوبة تغيير نهج قائم على نطاق المنظومة بما يجعله يستجيب أولا بأول وعلى نحو فعال لأولويات بناء السلام الخاصة

بالبلدان الخارجة من النزاع. ومن ثمة، فلا بد للجنة من المشاركة على نحو وثيق في الجوانب ذات الصلة بتنفيذ استعراض القدرات المدنية، وفي وضع الإرشادات الآخذة في التطور المتعلقة بتنمية القدرات الوطنية تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٠٤ - وبالتوازي مع الجهود الطويلة المدى السالفة الذكر، شرعت اللجنة في توسيع نطاق بناء القدرات باستكشاف فرص التعلم بين البلدان التي أجرت عمليات لبناء السلام والتعمير والبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة، وبالمساعدة في نشر هذا التعلم وتيسيره. وكان اجتماع كيغالي الرفيع المستوى بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع: تجربة رواندا (انظر الفقرات ١٤-١٧) باكورة جهود الشراكة التي أقيمت لهذا الغرض مع مصرف التنمية الأفريقي. وستواصل اللجنة تعزيز جهود دعم الملكية الوطنية وتنمية القدرات، مع التركيز على تحديد فرص تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل بناء السلام.

اتباع نهج عملية لحشد الموارد

١٠٥ - واصلت اللجنة استكشاف مجموعة متنوعة من سبل حشد الموارد للبلدان المدرجة في جدول أعمالها، بعدة وسائل منها الرعاية المشتركة لتنظيم اجتماعات المائدة المستديرة للمانحين. وتتضمن أقسام الفرع الثاني من هذا التقرير، التي تتناول بلدانا محددة، سردا لتلك الجهود. وستستمر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية السائدة في فرض قيود كبيرة على تدفق المعونة إلى البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. ومن المسلم به أن قيام اللجنة بحشد الموارد سيتبدى على نحو متزايد في العمل الذي تقوم به في مجال الدعوة إلى انتهاج سياسات مالية أقدر على تحمل المخاطر وإلى مساعدة البلدان المدرجة في جدول أعمالها على ترتيب أولوياتها ضمن أهدافها لبناء السلام، وفي تعزيز الاتساق فيما بين الجهات الفاعلة الرئيسية الثنائية والمتعددة الأطراف بغية تعظيم الاستفادة من الموارد الحالية. لذا، ينبغي أن تستمر اللجنة في تحديد الدروس المستخلصة من جهود الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف، وأن تستمر في العمل جنباً إلى جنب مع سائر كيانات منظومة الأمم المتحدة والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بغية تحديد فرص ومداخل حشد الموارد.

١٠٦ - وبالإضافة إلى ذلك، بدأ يتسع نطاق التأزر مع صندوق بناء السلام. فتوسيع خطة الأولويات في ليبيريا (انظر الفقرتين ٧٥ و ٧٨) عمل ابتكاري يمكن أن تنسج على منواله بلدان أخرى. والخطة تكفل أن يكون لدعوة أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين إلى الاجتماع (من خلال اللجنة التوجيهية المشتركة) أثرٌ في مسألة ترتيب الأولويات بما يتجاوز نطاق الأنشطة التي يمكن أن يمولها الصندوق. وفي الوقت نفسه، فإن الخطة تستفيد من اطمئنانها إلى أن الموارد الحفازة المتوافرة في الصندوق هي متاحة لأنشطة البدء، وتقدم

خارطة طريق واضحة لحشد موارد إضافية لما يتم الاتفاق عليه من تلك الأولويات. وفي غينيا، وتعاون وثيق مع لجنة الاستراتيجية والإدارة، وُحِدَت برامج الصندوق وبخاصة برامجه المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني. بما يتسق مع بيان الالتزامات المتبادلة. وفي غينيا - بيساو، يستجيب الدعم المقدم من صندوق بناء السلام إلى صندوق المعاشات التقاعدية بشكل مباشر لإحدى الأولويات العليا للتشكيلة، وهو ما يتضح من العمل المفصل الذي يقوم به الصندوق هناك.

رابعاً - الخلاصة

١٠٧ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير، التي تزامنت أيضاً مع العام الأول من تنفيذ التوصيات ذات الصلة المنبثقة عن استعراض عام ٢٠١٠، عدداً من العمليات السياسية التي ينبغي النهوض بها وزيادة تعزيزها في عام ٢٠١٢. وينبغي أن تهدف اللجنة إلى استثمار هذه العمليات التي جرى الاضطلاع بها على المستوى القطري وعلى مستوى المقر على حدّ سواء، مع الحرص على مواصلة تركيزها على تعزيز الأثر الناشئ عن عملها في البلدان المدرجة في جدول أعمالها، ومواصلة بذل جهودها لبناء مصداقيتها بوصفها المنبر المركزي الحكومي الدولي للدفاع عن المعارف والممارسات المتعلقة ببناء السلام وبلورتها. ولهذا الغرض، سيجري إعداد خارطة طريق جديدة في عام ٢٠١٢ للمساعدة في تركيز انتباه اللجنة على الإجراءات ذات الأولوية وعلى تحقيق النتائج. وينبغي أن تتضمن خارطة الطريق الإجراءات الرامية إلى تمكين كل تشكيلة من التشكيلات القطرية من تحديد نواتجها المتوقعة في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة، اعتماداً على المؤشرات ذات الصلة الخاصة بكل بلد، وعلى الالتزامات المتبادلة، وأن تبين السبل التي تعتمز اتباعها لقياس منجزاتها. وفي هذا الصدد، تعتمز اللجنة أن تولي أهمية أكبر لقياس أثرها في الميدان.

١٠٨ - وبالموازاة مع استمرار اللجنة في اتخاذ إجراءات تركز على تحقيق نتائج للبلدان المدرجة في جدول أعمالها، فإنها بحاجة إلى زيادة تعزيز علاقاتها مع الأطراف الفاعلة الرئيسية في المقر. ويمثل التقدم المحرز في تعميق العلاقة مع هيئات الأمم المتحدة وكياناتها التنفيذية الرئيسية وتنويعها خطوة مهمة في هذا الاتجاه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تَحَسَّدَ الربط المؤسسي مع الجمعية العامة من خلال الإحاطة التي قدمها الرئيس أمام اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (انظر الفقرة ٢٣)، والتي أصبحت تشكل مناسبة سنوية غير رسمية ترمي إلى إتاحة مساهمة لجنة بناء السلام في نظر اللجنة الخاصة المعنية ببعثات حفظ السلام في الفرع المتعلق بالربط بين حفظ السلام وبناء السلام من تقريرها السنوي. ويتجسد الربط مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال الإحاطة السنوية غير الرسمية التي يقدمها رئيس اللجنة في الدورة الموضوعية للمجلس في إطار بند دائم في جدول الأعمال (البلدان الأفريقية

الخارجة من نزاع)، أو من خلال مناقشة مواضيعية مشتركة للمسائل التي تهم الطرفين. وحقق الربط مع مجلس الأمن (انظر الفقرة ٢٤) تقدماً أيضاً من خلال استمرار انتظام الإحاطات الرسمية الخاصة بالبلدان وتطور الحوار التفاعلي غير الرسمي على أساس كل حالة على حدة وحسب الحاجة. غير أنه رغم التقدم المستمر، فلا تزال اللجنة تطمح إلى أن يتدبّر تزايد أهمية بناء السلام في أعقاب النزاعات بشكل أكثر عمقا على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بل وفي عمل الهيئات الرئيسية، وذلك هو الأهم.

١٠٩ - وفي الحالة الخاصة لمجلس الأمن، تسلّم اللجنة بوجود مجالات تتطلب بذل جهود إضافية من جانبها لتقديم قيمة مضافة إلى نظر المجلس في حالات البلدان المدرجة في جدول الأعمال. وتشمل تلك الجهود ما يلي: (أ) أن تبذل اللجنة قصاراها لمعالجة الاستجابة غير المتسقة للأطراف الأمنية والإغاثية الميدانية الفاعلة وتقديم المشورة إلى المجلس بناء على طلبه؛ (ب) وأن تنظر في سبل إسداء المشورة إلى المجلس، بناء على طلبه وبالتنسيق مع بعثات الأمم المتحدة المعنية وأصحاب المصلحة الوطنيين، بشأن الجوانب المتصلة ببناء السلام في ولايات البعثات؛ (ج) وأن تركز على تقديم تحليل عالي الجودة للمشاكل المحددة في مجال بناء السلام وعلى اقتراح خيارات لمعالجتها. وينبغي أن يستتبع إحراز تقدم في هذه المجالات بدوره زيادة في اعتماد المجلس على المشورة المقدمة إليه من اللجنة عند نظره في حالات البلدان المعنية وخلال المناقشات المواضيعية.

١١٠ - ومما سيتمخض عنه مزيد من التوقعات، ازدياد تقدير الدور المحتمل الذي يمكن أن تقوم به اللجنة لتشجيع المجتمع الدولي على تجديد التزامه تجاه البلدان الخارجة من النزاع. وفي هذا الصدد، ستواصل اللجنة التعويل على مكتب دعم بناء السلام لتقديم دعم رفيع المستوى إلى التشكيلات القطرية. ومن خلال تحسين المكتب استخدام موارده واستفادته من الخبرات المستمدة من داخل الأمم المتحدة وخارجها، فمن المتوقع أن يقدم تحليلات وتقييمات من شأنها أن تساعد اللجنة على إدارة مختلف مراحل تعاونها مع البلدان المدرجة على جدول أعمالها. وسيظل دور مكتب دعم بناء السلام حاسماً في سير عمل اللجنة بكفاءة، سواء كان ذلك من خلال المساعدة في وضع صكوك التعاون، أو تقييم التقدم المحرز نحو بلوغ الالتزامات الواردة فيها، أو إزالة العقبات وتحديد فرص حشد الموارد.

١١١ - وستبذل الجهود في سبيل تحقيق تأزر أكبر بين استثمارات صندوق بناء السلام وأولويات بناء السلام المدعومة من اللجنة. والسبيل إلى تحقيق ذلك التأزر إنما هو إجراء المشاورات بين التشكيلات القطرية وصندوق بناء السلام خلال وضع صكوك التعاون وخطط أولويات صندوق بناء السلام.

١١٢ - وعلاوة على الأنشطة التي قامت بها اللجنة ورؤساء التشكيلات القطرية في مجال الاتصال، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير إحراز تقدم ضئيل فيما يتعلق بوضع استراتيجية للاتصالات يمكنها أن تساعد اللجنة في إبلاغ عملها وأهدافها إلى جمهور أوسع على المستوى القطري وعلى الصعيد العالمي. ويمثل إطلاق موقع شبكي جديد للجنة وربطها بوسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية خطوتين هامتين مبعثهما قيام مكتب دعم بناء السلام بإنشاء قدرة متفرغة للاتصالات. وفي إطار الدعم الذي تكرسه هذه القدرة للجنة، يُتوقع أن يضع المكتب استراتيجية للاتصالات مكتملة الأركان لصالح اللجنة.